

مصر

تتحافظ على المواثيق الدولية

مصر

تحافظ على المواثيق الدولية

وثائق وتصريحات

قانون تأمين شركة قناة السويس المصرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفرمانين الصادرين في ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ،
بشأن الامتياز الخاص بإدارة سرفق المرور بقناة السويس ، وبتأسيس شركة مساهمة مصرية
للقيام عليه ؛

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن التزام الموافق العامة ؛

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم
والشركات ذات المسؤولية المحدودة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تؤم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية (شركة مساهمة مصرية) .
وتنقل إلى الدولة جميع ما لها من أموال وحقوق وما عليها من التزامات ، وتحل جميع
الهيئات واللجان القائمة حالياً على إدارتها .

ويعوض المساهمون وحملو حصص التأسيس عما يكونه من أسهم وحصص بقيمتها
مقدرة بحسب سعر الإقفال السابق على تاريخ العمل بهذا القانون في بورصة الأوراق
المالية بباريس .

ويتم دفع هذا التعويض بعد إتمام استلام الدولة لجميع أموال وممتلكات الشركة المؤممة .

مادة ٢ — يتولى إدارة مرفق المرور بقناة السويس هيئة مستقلة تكون لها الشخصية الاعتبارية ، وتلحق بوزارة التجارة . ويصدر بتشكيل هذه الهيئة وتحديد مكائات أعضائها قرار من رئيس الجمهورية ، ويكون لها في سبيل إدارة المرفق جميع السلطات اللازمة لهذا الغرض دون التقيد بالنظم والأوضاع الحكومية .

ومع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبة على الحساب الختامي ، يكون للهيئة ميزانية مستقلة يتبع في وضعها النواعد المعمول بها في المشروعات التجارية ، وتبدأ السنة المالية في أول يرايه وتنتهى في آخر يونيه من كل عام .

وتعتمد الميزانية والحساب الختامي بقرار من رئيس الجمهورية . وتبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهى في آخر يونيه سنة ١٩٥٧

ويجوز للهيئة أن تذب من بين أعضائها واحدا أو أكثر لتنفيذ قراراتها أو للقمام بما تعهد به اليه من أعمال .

كما يجوز لها أن تؤلف من بين أعضائها أو من غيرهم لجانا فنية للاستعانة بها في البحوث والدراسات .

ويمثل الهيئة رئيسها أمام الجهات القضائية والحكومية وغيرها ، وينوب عنها في معاملاتها مع الغير .

مادة ٣ — تجدد أموال الشركة المؤممة وحقوقها في جمهورية مصر وفي الخارج ، ويحظر على البنوك والهيئات والأفراد التصرف في تلك الأموال بأى وجه من الوجوه أو صرف أى مبالغ أو أداء أية مطالبات أو مستحقات عليها إلا بقرار من الهيئة المنصوص عنها في المادة الثانية .

مادة ٤ — تحتفظ الهيئة بجميع موظنى الشركة المؤممة ومستخدميها وعمالها الحاليين وعليهم الاستمرار في أداء أعمالهم ، ولا يجوز لأى منهم ترك عمله أو التخلي عنه بأى وجه

من الوجوه أو لأى سبب من الأسباب إلا بإذن من الهيئة المنصوص عليها فى المادة الثانية .

مادة ٥ — كل مخالفة لأحكام المادة الثالثة يعاقب مرتكبها بالسجن وبغرامة توازى ثلاثة أمثال قيمة المال موضوع المخالفة . وكل مخالفة لأحكام المادة الرابعة يعاقب مرتكبها بالسجن فضلا عن حرمانه من أى حق فى المكافأة أو الماش أو التعويض .

مادة ٦ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره . ولوزير التجارة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦

بيان

من الحكومة المصرية

في ١٢ أغسطس سنة ١٩٥٦

في السادس والعشرين من يولييه أعلنت الحكومة المصرية تأميم شركة قناة السويس ، وقد صدر بذلك قانون نص على تعويض حملة الأسهم على أساس آخر سعر في بورصة باريس في اليوم السابق على العمل بهذا القانون . وقد تسلمت إدارة القناة من هذا التاريخ هيئة مستقلة لها ميزانية مستقلة ، وقد زودت هذه الهيئة بكل السلطات الضرورية دون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية .

وبالإضافة إلى ذلك البيان تسلمت الحكومة المصرية دعوة لحضور المؤتمر المقترح عقده في لندن يوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٦

وفي الثالث من أغسطس تلقت وزارة الخارجية من السفارة البريطانية بالقاهرة مذكرة من الحكومة البريطانية تتضمن نص البيان الصادر من حكومات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا حول تأميم مصر لشركة قناة السويس .

إن الحكومة المصرية لا توافق على ما جاء في تصريح وزراء خارجية الدول الغربية الثلاثة خاصا بشركة قناة السويس فإن هذا البيان حاول بكل الوسائل أن يعطى لشركة قناة السويس صفة غير صفتها الحقيقية حتى يخلق الأسباب التي تبرر التدخل في شئون من صميم السيادة المصرية .

١ - فقد نصت الفقرة الأولى من التصريح على أنه " كان لشركة قناة السويس دائما طابع دولي " .

وتأسف الحكومة المصرية إذ تعلن أن هذا الأمر ليس له نصيب من الحقيقة فشركة قناة السويس شركة مساهمة مصرية منحت امتيازها من الحكومة المصرية لمدة ٩٩ عاما .

وتنص المادة ١٦ من الاتفاق المعقود بين الحكومة المصرية والشركة عام ١٨٦٦ على أن "شركة قناة السويس شركة مصرية تخضع لقوانين البلاد وعرفها" بل ان الحكومة البريطانية نفسها اعترفت بهذه الحقيقة ودافعت عن وجهة النظر هذه أمام المحاكم المختلطة في مصر .

فقد جاء في المذكرة المقدمة من وكيل الحكومة البريطانية لمحكمة استئناف الإسكندرية المختلطة عام ١٩٣٩ التوكيد التالي :

"إن شركة قناة السويس شخص معنوى بحكم القانون المصرى الخاص وان جنسيتها وصيغتها مصرية بحتة ولا يمكن أن تكون غير ذلك وتسرى عليها حتما القوانين المصرية . حقا إن هذه الشركة تأسست تحت اسم شركة قناة السويس البحرية العالمية ولكن ما هى النتائج القانونية التى تترتب على هذه التسمية ؟ من الثابت أن هذه التسمية لا يترتب عليها بأى حال من الأحوال سلب الشركة جنسيتها المصرية فهى مصرية بحكم المبادئ القانونية العامة وعلى الأخص بحكم مبادئ القانون الدولى الخاص وعقد تأسيسها .

إنها مصرية لأنها منحت التزاما منصبا على أملاك عامة مصرية ولأنه لا يتأتى أن تكون مصرية وغير مصرية فى الوقت ذاته أى أن تكون مصرية وعالمية فان ذلك يتنافى والمبادئ القانونية العامة " .

٢ - وجاء في الفقرة نفسها من التصريح أنه "في سنة ١٨٨٨ وقعت جميع الدول الكبرى ذات المصلحة في المحافظة على الصبغة الدولية للقناة وعلى حرية الملاحة فيها بصرف النظر عن تبعية السفن ، وقعت جميع هذه الدول اتفاق القسطنطينية .

ومراعاة لمصلحة العالم أجمع نص الاتفاق على ضمان الصبغة الدولية للقناة بصفة دائمة بصرف النظر عن انتهاء امتياز الشركة .

وتأسف الحكومة المصرية لأن تصريح وزراء الخارجية الثلاثة يشوه الوقائع ويعطيها صورة بعيدة عن الواقع بمحاولته منح القناة صفة دولية ، فقد جاء في مقدمة اتفاق ١٨٨٨ الخاص بضمان حرية استعمال قناة السويس "إن الغرض من الاتفاق هو وضع نظام يضمن لجميع الدول حرية استعمال القناة" .

كما تنص المادة الأولى من الاتفاق على "أن تظل القناة على الدوام حرة - ومفتوحة سواء في وقت الحرب أو في وقت السلم لكل سفينة تجارية أو حرية دون تمييز لجنسيتها" .

أما المادة الثالثة عشرة من اتفاق عام ١٨٨٨ فتنص على "أنه فيما عدا الالتزامات المنصوص عليها صراحة في مواد الاتفاق الحالي ليس هناك ما يمس بأي طريقة من الطرق حقوق السيادة للحكومة المصرية" .

وتبين المادة الرابعة عشرة من الاتفاق بوضوح أنه لا علاقة مطلقا بين اتفاقية ١٨٨٨ وشركة قناة السويس فهي تنص على "أن الالتزامات الناتجة عن الاتفاقية الحالية لا تتقيد بمدة الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس" .

والمعروف أن امتياز الشركة كان ينتهى خلال اثنى عشر عاما وتحل الحكومة المصرية محل الشركة فى إدارة القناة .

٣ - وتأسف الحكومة المصرية كذلك لأن التصريح الذى أصدره الوزراء الثلاثة قد ذكر بعض الحقائق وأغفل البعض الآخر الذى يثبت حق مصر . وذلك دليل آخر على نية التدخل فى شئون مصر الداخلية .

فقد جاء فى الفقرة الأولى من التصريح "أن مصر فى اتفاقها مع بريطانيا عام ١٩٥٤ اعترفت فى المادة الثامنة أن قناة السويس ممر مائى ذو أهمية دولية من النواحي الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية" . وأغفل التصريح الجزء الأول من المادة الثامنة الذى يقرر بصورة لا تقبل الجدل "أن القناة جزء لا يتجزأ من مصر" .

وفى الفقرة الثانية من التصريح تعترف الحكومات الثلاثة بحق مصر كدولة مستقلة ذات سيادة فى تأمين ممتلكاتها ولكنها تناقش حق مصر فى تأمين شركة قناة السويس المصرية بحجة أنه "يتضمن استيلاء تعسفيا لإنفراديا من دولة واحدة على وكالة دولية مسئولة عن إدارة قناة السويس وصياتها بحيث يستطيع الموقعون على اتفاقية ١٨٨٨ والذين يستفيدون منها استخدام ممر مائى دولى يعتمد عليه اقتصاد وتجارة وسلامة معظم دول العالم" .

ومن الواضح كل الوضوح أن حكومات التصريح الثلاثى تصر على الارتكاز على الزعم بأن شركة قناة السويس وكالة دولية وعلى أن الحكومة المصرية لا تستطيع أن تغير من وضعها وهذا إغفال لجميع المساهمات والاتفاقات

التي تنص على أن شركة قناة السويس شركة مساهمة مصرية تدار وفقا للقانون المصري كما أنه يتجاهل أن الحكومة المصرية ستسلم إدارة القاعدة عندما ينتهي أجل امتيازها ويغفل أنها جزء لا يتجزأ من مصر .

واتفاقية ١٨٨٨ قائمة سواء كانت الشركة هي التي تدير القناة أو تديرها الحكومة المصرية وذلك مما يدل على أن التصريح يزيف الحقائق ليبرر التدخل في شئون مصر الداخلية ، فليس هناك سند قانوني على الإطلاق يظهر شركة مصرية مساهمة تخضع للقوانين المصرية كأنها وكالة دولية عهد إليها بضمان الملاحة في القناة .

وبناء على ذلك فإن تأميم الحكومة المصرية لشركة قناة السويس المصرية قرار صادر من الحكومة المصرية بمقتضى حقها في السيادة وأى محاولة لإعطاء شركة قناة السويس صفة دولية ليس إلا تبريرا للتدخل في شئون مصر الداخلية .

٤ - وقد أعلن في الفقرة الثالثة من التصريح " أن العمل الذي اتخذته الحكومة المصرية في الظروف التي اتخذ فيها يهدد حرية القناة وسلامتها كما كفلهما اتفاق ١٨٨٨ . وهذا قول لا أساس له من الصحة فليس هناك ارتباط بين شركة قناة السويس المصرية وبين اتفاقية ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة في القناة . فنص المادة الرابعة عشرة من هذه الاتفاقية يقرر أن "الالتزامات الناتجة عن الاتفاقية الحالية لا تتقيد بمدة الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس" .

وإن أى محاولة للربط بين شركة قناة السويس وحرية الملاحة فى القناة لأمر يدعو للزيد من الشك . فإن شركة قناة السويس لم تكن مسئولة فى أى وقت من الأوقات عن حرية الملاحة فى القناة واتفاقية ١٨٨٨ وحدها هى التى تنظم حرية الملاحة فى القناة ، والحكومة المصرية هى التى تصون هذه الحرية بمقتضى سلطانها على أرضها التى تمر بها القناة وتعتبر جزءا لا يتجزأ منها . ومن الحقائق الواضحة أن مصر لم تخرق أى اتفاق من اتفاقاتها الدولية ولا يتصور العقل أن شركة مهما كانت تعتبر مسئولة عن حرية الملاحة فى قناة السويس وعن سلامتها .

وهذا الخلط بين شركة قناة السويس وبين حرية الملاحة ليس إلا صورة لمحاولة جديدة لخلق المبررات للتدخل فى الشؤون الداخلية لمصر والتى تعتبر من صميم سيادتها .

٥ - وفى الفقرة الرابعة من التصريح تقول الدول الثلاثة "أنها ترى أنه لا بد من اتخاذ إجراءات لإنشاء نوع من الإدارة تحت الإشراف الدولى لتأمين العمل فى القناة بصفة دائمة كما نص على ذلك اتفاق ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ مع مراعاة حقوق مصر المشروعة" .

وهذه الفقرة تين بوضوح لماذا حاولت حكومات التصريح الثلاثى أن تعطى شركة قناة السويس صفة الدولية متجاهلة نصوص جميع الاتفاقيات والقوانين كما أن التصريح يستهدف الاعتداء على حقوق مصر الواضحة وسلبها سلطة سيادتها على القناة التى تعتبر جزءا لا يتجزأ من أرضها ، بل إن اتفاقية ١٨٨٨ نفسها تنص على استمرار أحكامها سواء خلال مدة الامتياز أو بعد انتهاء الامتياز وانتقال إدارة القناة إلى الحكومة المصرية .

إن الحكومة المصرية تعتبر اقتراح إقامة لجنة دولية ليس إلا تعبيراً مهذباً عما ينبغي تسميته بالاستعمار المشترك .

إن هذا الاقتراح الذى يركز على بيانات مضللة لإعطاء شركة مصرية الصفة الدولية إنما يبين بوضوح أن حكومات البيان الثلاثى ترمى إلى اغتصاب حق من صميم حقوق مصر ومن صميم سيادتها .

٦ - وإن الاقتراح المقدم للحكومة المصرية باسم الدول الثلاثة لإنشاء لجنة دولية لقناة السويس يهدف إلى إسناد إدارة القناة وضمان حرية الملاحة فيها إلى هذه الهيئة كما يهدف إلى تنظيم تعويض شركة القناة .

ومثل هذا الاقتراح يبين أن الهدف من المؤتمر هو التدخل السافر فى الشؤون الداخلية لمصر التى لا تدخل فى اختصاص أى مؤتمر .

٧ - وقد صرح الوزراء الثلاثة مؤامرة دولية مدبرة تهدف إلى إجاعة الشعب المصرى وإرهابه ، فقد قامت الدول الثلاثة صاحبة البيان بتجميد الأموال المصرية فى بنوكها وهى بهذا تخرق الاتفاقات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وتستخدم الضغط الاقتصادى ضد الشعب المصرى والبلد الذى حفر القناة وفقد من أبنائه مائة وعشرين ألفاً ، علاوة على تحمله نفقات حفر القناة .

رقد أعلنت كل من بريطانيا وفرنسا تعبئة الاحتياطى كما أذيع رسمياً تحرك قواتهما وأساطيلهما .

وإن الحكومة المصرية لتستنكر هذا الإجراء بكل شدة فهو تهديد للشعب
المصرى حتى يتنازل عن جزء من أراضيه أو سيادته للجنة دولية هى فى الحقيقة
استعمار دولى .

وإن حكومتى بريطانيا وفرنسا باتخاذهما هذه الاجراءات التى لن يكون
من شأنها إلا تهديد السلام والأمن العالميين إنما تسلكان سبيلا متعارضا
مع ميثاق الأمم المتحدة الذى تعهدنا باحترامه .

لقد قوبلت هذه التدابير التى قصد بها تهديد جميع الدول الصغرى
بالاستنكار ليس من مصر وحدها ولكن من جميع الدول الحرة ومن جميع
الشعوب التى تخلصت من الحكم الاستعمارى بجهادها المرير والتى تكافح من
أجل المحافظة على استقلالها وسيادتها .

٨ - وعندما أعلنت الحكومة المصرية تأميم شركة قناة السويس أكدت
من جديد عزمها دلى ضمان حرية الملاحة فى القناة ولم يؤثر التأميم بحال من
الأحوال فى حرية الملاحة فى القناة كما يتضح بجلاء من عدد السفن (البالغ
عددها ٧٦٦) التى مرت بالقناة خلال الأسبوعين الأخيرين .

٩ - أما عن الدعوة للمؤتمر فإن الحكومة المصرية لتعجب أشد العجب لأن
بريطانيا قررت الدعوة للمؤتمر يبحث الأمور الخاصة بقناة السويس التى هى
جزء لا يتجزأ من مصر بدون أى تشاور مع مصر الدولة صاحبة الشأن المباشر .
كما أن حكومة المملكة المتحدة انفردت بتحديد الدول التى تحضر هذا المؤتمر
وهى ٢٤ دولة ، علما بأن عدد الدول التى استخدمت القناة عام ١٩٥٥ ليس
أقل من ٤٥ دولة .

١٠ - ونظرا لما تقدم فإن الحكومة المصرية ترى أن المؤتمر المشار إليه والظروف التي يجتمع فيها لا يمكن أن يعتبر بأى حال من الأحوال مؤتمرا دوليا مختصا بإصدار قرارات .

كما أن هذا المؤتمر ليس من حقه بأى حال من الأحوال أن يبحث فى أى أمر يتعلق بسيادة مصر أو يمس سيادة جزء من أراضيها وبناء عليه فإن الدعوة لمثل هذا المؤتمر لا يمكن أن تقبلها مصر .

١١ - ولما كانت مصر تؤمن بالعمل بكل ما فى وسعها للحفاظ على السلام العالمى وتمسك بتعهداتها فى ميثاق الأمم المتحدة وبقرارات مؤتمر باندونج التى توصى بحل المشاكل الدولية بالطرق السلمية، لذلك فإن الحكومة المصرية مستعدة للقيام وحكومات الدول الأخرى الموقعة على اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ بالعمل على عقد مؤتمر منها ومن بقية حكومات الدول التى ترم سقنها بقناة السويس وذلك لإعادة النظر فى اتفاقية القسطنطينية والبحث فى عقد اتفاق بين تلك الحكومات جميعا يؤكد من جديد ويضمن حرية الملاحة فى قناة السويس .

ويسجل ذلك الاتفاق لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة وتقوم هذه بنشره ويترك الباب مفتوحا لانضمام حكومات أخرى إليه كلما دعت الحال .

القاهرة فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٥٦

الرئيس يفند مزاعم الغرب

تحدث الرئيس إلى الصحفيين العالميين الذين حضروا مؤتمره الصحفي العالمي عن أمين القناة ففند مزاعم الدول الغربية الثلاث ومقالات الإثارة التي تنشرها بعض الصحف الأجنبية لتضليل الرأي العام الغربي . قال الرئيس مستعرضا الموقف : لقد أئمتنا القناة ولم لا تؤمّمها ؟ إن القناة مصرية إنها جزء من أراضيها ومن حقنا أن تؤمّمها . إن الصحف البريطانية تقول : لقد "خطف" ناصر القناة والواقع هو أن الدول الاستعمارية هي التي كانت قد "خطفت" من مصر حصتها من الأسهم وكانت تبلغ هذه الحصة ٤٤٪ من مجموع الأسهم .

مصر تضمن حرية الملاحة

ويريدون تأليف لجنة دولية لضمان حرية الملاحة ولكن ما الداعي لتأليف هذه اللجنة . إذ من مصلحة مصر أن تضمن حرية الملاحة ، وقد قامت مصر دائما بضمان حرية الملاحة في القناة . ثم مائدة اللجنة الدولية وكيف تستطيع ضمان حرية الملاحة إذا كان الشعب المصري لا يضمنها ؟ إن هذا غير ممكن من الناحية العملية .

إذ كيف تستطيع اللجنة حراسة القناة على طولها ، إذا لم يكن الشعب المصري مستعدا لحمايتها ؟ أو لم تضمن مصر حرية الملاحة في أثناء الحرب العالمية الثانية ؟

الدخل السنوي لشركة القناة

وتعرض الرئيس لدخل الشركة ومصرفاتها وأرباحها ، فقال : إن دخلها السنوي بلغ عام ١٩٥٥ أربعة وثلاثين مليوناً من الجنيهات ووزعت عشرة ملايين جنيهه أرباحاً على المساهمين كما وزعت خمسة ملايين ونصف مليون جنيهه هبات .

الأرباح لمشروعات الشعب

وقد قررنا أخذ الأرباح بعد تعويض حملة الأهمم، وستستخدم هذه الأرباح لافى بناء القصور ، بل فى بناء مشروعات تكفل الرفاهية للشعب المصرى .

مشروع تحسين القناة

وأشار الرئيس إلى عرض شركة القناة التى كانت قد تقدمت به الحكومة المصرية لتحسين القناة واشترطت فيه أن تسام مصر بنصف التكاليف أو تمد امتياز الشركة لمدة عشرين عاما ، فقال الرئيس : إن مصر ستنفذ هذا المشروع كاملا الآن بعد التأميم .

الرئيس يتحدث عن حرية الملاحة

ومضى الرئيس يتحدث عن حرية القناة والضجة التى تثيرها الدول الغربية حول هذا الموضوع فقال : إني أتحدى أى أنسان يستطيع أن يبين أن مصر قد خرقت اتفاقية حرية الملاحة فى يوم من الأيام ، ولكن ما يتمل فى هذا الموضوع لا يهدف إلا إلى تضليل الرأى العام العالمى .

لا نقبل التهديدات

وقال الرئيس : لقد كنا على استعداد لأن نذهب إلى أى مكان للمحافظة على السلام العالمى ، ولكننا فوجئنا بالتهديدات وبالإجراءات العسكرية ، وبالتصريحات التى عبر فيها بعض الأنطاب عن عدم ثقتهم بجمال عبد الناصر .

ردنا على عدم الثقة

ما الفائدة إذن من الكلام أو المفاوضة إذا كانت الثقة منعدمة ؟ إن ردنا الوحيد هو عدم الاشتراك فى المؤتمر الذى دعوا إليه .

قضية جميع الدول المناضلة

وقال الرئيس : نحن دولة صغيرة . هذا صحيح ، ولكننا مع ذلك سندافع عن حقوقنا لأننا إذا استسلمنا للتهديد فإن ذلك سيشعر جميع الدول الصغيرة الأخرى بأنها لا تستطيع أن تحقق الحرية والاستقلال .

إن هذه القضية ليست قضية مصر فحسب ، بل هي قضية جميع الدول الصغيرة التي تناضل في سبيل الحرية والاستقلال .

إننا عازمون على المحافظة على كرامتنا وسيادتنا واستقلالنا ضد الاستعمار الجماعي والاستعمار المقنع .

وقال الرئيس موقفا على التهديدات التي توجه لمصر : إن من يبدأ حربا لا يستطيع أن يتكهن كيف ستنتهي تلك الحرب .

سبب إعلان التأميم

سأل أحد الصحفيين الرئيس جمال عبد الناصر عما دعا مصر إلى إعلان تأميم قناة السويس فجأة ، ولماذا لم تنبذ الدول الرئيسية باعتمادها اتخاذ هذا الإجراء ؟

وقد رد الرئيس قائلا :

كما نشعر بأن هناك مؤامرة لمدامتيار الشركة ولو أخطرنا هذه الدول لكننا تعرضنا لمختلف أنواع الضغط .

حل المشكلات بالمفاوضة

وسئل الرئيس : هل ما زال الباب مفتوحا للتفاهم مع الدول الغربية رغم الهجمات العنيفة التي قامت بها بعضها ؟

فأجاب الرئيس بقوله : إننا — رغم هذه الهجمات — نعتقد أن أية مشكلة يجب أن تحل عن طريق المفاوضة .

تأميم البترول بالبلاد العربية

وسئل : هل في النية تأميم شركات البترول في البلدان العربية ؟

فأجاب سيادته بأن الكلام عن تأميم البترول في البلاد العربية يعد تدخلا في شئونها الداخلية ومصر ثابتة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

ومضى فقال : إن ما قيل عن تدخل مصر في موقف الأردن وفي طرد جلوب منه ليس سوى كلام فارغ ، فنحن قد أوضحنا رأينا في هذه المسائل كما أوضحنا رأينا في حلف بغداد وقررنا عدم الانضمام إليه وأوضحنا الأسباب ولكننا لا نتدخل في الشؤون الداخلية للآخرين وكل ما في الأمر أن الصحف البريطانية تكتب للثارة ولتضليل الرأي العام البريطاني .

تأجيل زيارة روسيا

وسئل الرئيس عن تأجيل زيارته للاتحاد السوفيتي ، وعن الموعد الذي حدده لهذه الزيارة .

فقال : إن موعد الزيارة لم يحدد بعد .

تعاون مع جميع الدول

وقال الرئيس ردا على أحد الأسئلة : إن مصر مستعدة دائما للتعاون مع أية دولة لأن مصر دولة صغيرة ومن مصلحتها أن تتعاون مع جميع الدول .

تمويل السد العالي

وسئل : هل جدد الاتحاد السوفيتي عرضه الخاص بتمويل السد العالي ، وما موقف مصر من هذا العرض ؟

فرد الرئيس بأنه تحدث في خطابه يوم ٢٦ يولييه عن تقدم الاتحاد السوفيتي بعرض لتمويل السد العالي ، ولكن مصر قررت تمويله من دخل القناة بعد تأميمها .

تحرك القومية العربية

وسئل عن الخطة التي وضعت لإعلان الاضراب العام في البلاد العربية .

فتساءل سيادته : ما معنى الخطة الموضوع ؟ ومن يستطيع أن يضع مثل هذه الخطة ؟

ومضى فقال : إنه لا بد أن يكون نابغة ولكن هناك حقيقة كبرى لم يدركها من يفسرون أحداث الشرق الأوسط ، وهذه الحقيقة هي أن القومية العربية بدأت تتحرك وهذه القومية هي ذلك المدبر النابغة .

هي واضحة تلك الخطط ، ولا شك في أن القومية العربية تدفع من قلوب العرب ، ولا يستطيع أحد أن « يدبر » مثل هذا الشعور بأننا نريد أن نكون أحرارا . ولذلك فالقومية العربية اليوم هي أمل كل عربي .

مصر وتأمين الممرات المالية

وقال ردا على سؤال خاص بموقفه من تأمين بقية الممرات المالية في العالم .

لا يعنيني في الوقت الحاضر سوى قناة السويس وشركة قناة السويس .

استعداد لمواجهة أى هجوم

وسئل عن عدد القوات المصرية التي تعد عسكريا الآن .

فقال : إننا نستعد الآن لمواجهة أى هجوم ، ولكنى لا أستطيع أن أذكر أرقاما عن قواتنا .

تأييد العرب لمصر

وسئل الرئيس عن رأيه في استعداد العرب لتدمير أنابيب البترول والمطارات الأجنبية تأييدا لموقف مصر .

فأجاب بقوله : كيف أستطيع الاجابة عن مثل هذا السؤال ؟ إن العرب إذا أرادوا تدمير أنابيب البترول فلن يسألوني في ذلك فالقومية العربية هي التي تقرر كل شيء .

ندافع عن حقوقنا وسيادتنا

وأجاب الرئيس عن سؤال بشأن موقف مصر من التهديدات العسكرية .

نقال : لا بد لنا من أن نحافظ على حقوقنا وكرامتنا وسيادتنا وسندافع عن أنفسنا حتى آخر قطرة من دمائنا .

تقييد استقالة موظفي القناة

وسئل الرئيس عن موظفي الشركة من الأجانب وعن المادة التي تضمنها قانون تأميم القنال بشأن عدم جواز استقالة الموظفين من الشركة دون سابق إنذار .

وقد أوضح الرئيس الغرض من هذا الاجراء فقال : إن للموظفين كامل الحرية في الاستقالة ، ولكننا اشترطنا عليهم إنذارنا برغبتهم في الاستقالة لأننا كنا نخشى أن تحاك مؤامرة لتعطيل الملاحة في القناة عن طريق استقالة موظفي الشركة دون إنذار ، وأردنا بذلك ضمان حرية الملاحة بالقناة .

لا زيادة في رسوم المرور

وسأل أحد الصحفيين سيادته : هل تعتمزم مصر زيادة رسوم مرور السفن في القناة ؟

فأكد الرئيس أن مصر ليست في حاجة إلى زيادة الرسوم ، لأن الربح سيزداد بازدياد حركة مرور السفن في القناة ، وازدياد هذه الحركة واضح .

دخل القناة يكفي لمشروعاتنا

وأضاف الرئيس إلى ذلك قوله : إن ما نحصل عليه من دخل من القناة يكفي لبناء مشروعاتنا وستعود هذه المشروعات بدورها علينا بالأرباح .

الدعوة إلى مؤتمر لندن

ووجه الصحفي اللبناني الأستاذ غصن سؤالاً إلى الرئيس عن سبب عدم دعوة البلدان العربية لمؤتمر لندن ؟

فرد الرئيس قائلاً : إن الدعوات قد وجهت دون استشارة مصر ، ولكن مصر قد دعت لأن الذين قرروا عقد المؤتمر يملكون يقيناً أنه لا يمكن تحقيق أى شىء دون موافقة مصر .

مسألة إنسانية وحرية

ووجه المندوبون أدوار سابلية ، الصحفي الفرنسي سؤالاً إلى الرئيس ، عما إذا كانت الدول الإسلامية ترضى بأن تسيطر عليها دول غير إسلامية ؟

فقال الرئيس : كل الشعوب تريد أن تعيش حرة مستقلة ، والمساءلة ليست مسألة دين ، بل مسألة إنسانية وتعطش إلى الحرية والاستقلال ، فالمسلم إنسان قبل أن يكون مسلماً ، والأمم كذلك بالذمة لكل الأديان .

لا دكتاتورية في مصر

وقام أحد الصحفيين الأجانب بمحاولة استفزازية فاشلة ، حينما سأل الرئيس : هل أنت دكتاتور حقا ؟

فضحك الرئيس وأجاب قائلاً : لا أدري ، فلك أن تحكم بنفسك وقد قيل عنى في الصحف الأجنبية أنى دكتاتور ، بل وقيل عنى أنى فرعون ، والدكتاتور هو الذى يحكم بلاده برغم شعبه ، ولك أن تتبين بنفسك ما إذا كان الحال كذلك فى مصر أم لا .

تأميم البترول العربى

وسئل الرئيس مرة أخرى عن رأيه فى تأميم البترول فى البلدان العربية .

فقال : ليس لى أن أقرر شيئاً فى هذا الموضوع بل الأمر متروك للدول العربية المختصة ، نقرر فيه ما تشاء ، وكل ما أستطيع أن أقوله هو أننا قبل تأميمنا للقناة قد تأكدنا من أننا نستطيع إدارتها بأنفسنا إدارة كاملة .

فكرة تأمين القناة

وتحدث الرئيس عن تاريخ نشأة فكرة تأمين القناة ، ردا على أحد الأسئلة ؛
فقال : لقد بدأنا نفكر في القناة منذ عامين ونصف عام ، فقد كان المفروض أن تنشأ
القناة لخدمة مصر ، ولكن الآية عكست ، فأصبحت مصر هي الخادمة للقناة .

دخل القناة يمول مشروعاتنا

ومضى الرئيس فقال : على أننا لم نقرر تأمين القناة إلا بعد رفض الغرب تمويله
مشروع السد العالي .

ونحن نرى اليوم أننا نستطيع أن نبني السد العالي بأنفسنا وبمواردنا ، إن شعبنا الذي
بني الهرم ، يستطيع أن يبني السد العالي ، ولكنه في هذه المرة سيقوم ببناء مشروعات
لصالحه ، تحقق له وللأجيال القادمة الرفاهية ، بدلا من أن يسخر في بناء القصور ، كما كان
يفعل في الماضي .

رفع مستوى معيشة الشعب

وأشهب الرئيس في شرح ضرورة قيام مصر بمجهود إنتاجي ضخم ، لرفع مستوى معيشة
الشعب المصري .

فقال : إن عامنا سيصبح ٤٥ مايو في خلال الثلاثين عاما القادمة ، ومعنى ذلك أنه
يجب علينا أن نعمل دون كلل لرفع مستوى المعيشة ، الذي وصل إلى هذا الحد من الانخفاض
بسبب الاستعمار .

ضمان حرية الملاحة

وقيل للرئيس في أحد الأسئلة : إنك أعطيت ضمانا بحرية الملاحة ، ولكن الحكومات
تتغير ، فماذا يضمن استمرار ضمان حرية الملاحة في القناة ؟

فأجاب الرئيس قائلا : لقد أوضحنا في بياني أننا لا نعارض في إعطاء ضمان حرية
الملاحة ، ولكننا ضد الاستعمار الجماعي الذي يريد أن يفرض سيطرته علينا وتبرير هذه
السيطرة بضرورة ضمان حرية الملاحة .

المؤتمر الدولى المقترح

وسأل الرئيس : ما هو التاريخ الذى حددتموه لعقد المؤتمر الدولى الذى تقترحونه ؟

فأجاب بقوله : يمكن أن يعقد هذا المؤتمر فى أى وقت ، إنها مسألة اتفاق ، ونحن لسنا قلقين .

الشعب يدافع حتى النهاية

وأكد الرئيس فى إجابته عن أحد الأسئلة أن التهديدات العسكرية التى توجه لمصر ، إنما تستهدف تخويف الشعب المصرى وإفقاره ، ولكن الشعب قد عزم على أن يدافع عن حقوقه وسيادته وكرامته حتى النهاية .

١٩٥٦/٨/١٢

حق مصر في تأمين القناة

أدلى الرئيس جمال عبد الناصر بحديث لمسترتوم ليتيل المدير العام او وكالة الأنباء العربية أكد فيه أن مصر ان تقبل بأية حل من الأحوال أن تتولى هيئة دولية إدارة القناة وقال إن ذلك سيكون انتثاتا على سيادتنا وكرامتنا ان تقبله مصر فإن القناة جزء من أرضها .

وأضاف الرئيس يقول إن التأميم لا يؤثر في مسألة سلامة القناة . وإذا كانت سلامة القناة كفلتها قوات أجنبية من قبل فقد كان ذلك عندما كانت القوات البريطانية على أرض مصر فلما شدت هذه القوات الرحال لا عندما أتمت مصر شركة القناة شأت مسألة سلامة القناة ولكن الواقع أننا كنا أصحاب الشأن فيما يتعلق بهذه السلامة ، وقد منعنا سفن إسرائيل من استعمال القناة عندما كانت القوات البريطانية في مصر .

وسئل الرئيس هل يقبل النظر في تأليف لجنة استشارية من الدول البحرية تستشيرها الهيئة المصرية التي تدير القناة في إدارتها ومشروعات تحسينها في المستقبل ، فأجاب الرئيس قائلا إن هذا شيء يمكن البحث فيه .

واستطرد الرئيس يقول : إن مصر ان تراجع ، فتد كان من حق مصر تأمين القناة والمسألة الآن أكبر من القناة ، فهي تتعلق بحق جميع الشعوب الصغيرة في ممارسة حقوق سيادتها .

وقال إنه يتذرع الآن بالصبر والانتظار ، وهو لا يدري ما سيقرره مؤتمر لندن أو ماذا سيفعله إذا رفض اقتراحاته . وإذا حاول المؤتمر الحصول على تأييد هيئة الأمم المتحدة لقراره فان مصر "تستطيع عندئذ أن تقول الشيء الكثير" ومن ذلك مثلا أن ميثاق الهيئة لا يسمح بالتدخل في حقوق السيادة للدول الأعضاء .

ولم يشأ الرئيس التكهّن بشيء عما إذا كانت القوة ستستعمل ضد مصر واكتفى بقوله
إن هذا سيكون سياسة ضغط وعنت ولكن مصر ستدافع عن سيادتها وكرامتها .

واستطرد الرئيس يقول : إن الدول الغربية إنما تقع عليها تبعات زوايا الثقة بينها وبين
مصر . فالطريقة التي سحبت بها الولايات المتحدة عرض المعونة في بناء السد العلى تدل
بجلاء على أن الولايات المتحدة قد انحازت ضد الحكومة المصرية وأيدت هذه إذاعة
السيرأتونى إيدن ، رئيس الوزارة البريطانية

وشكر الرئيس الدول العربية تأييدها لمصر وقال إن النجاح العظيم الذى 'صاحبه' الإضراب
العام فيها احتجاجا على مؤتمر لندن يدل فى وضوح على أنه يستطیع الاعتماد على عون العالم
العربى بأسره وتأييده .

١٩٥٦/٨/١٨

الملاحه فى القناه حرة

أدلى الرئيس جمال عبد الناصر ، بمحدث للاستفرانك أوين ، مراسل نيوز كرونيكل فى القاهرة ، فأجاب على سؤال حول ما إذا كان لا يزال مستعدا للذهاب إلى مؤتمر الأمم المتحدة لقناة السويس بأنه ينتظر الدعوة . ثم قال :

لقد نوقشت كثيرا سيادة الأمم وإبنى مستعد أن أتكلم فى الموضوع لقد كنت أود أن تسألوا بعض الدول التى أمت شركاتها الصناعية والتجارية .

المجلس الاستشارى

وذكر المراسل بعد ذلك أن الرئيس جمال عبد الناصر أعلن أن مصر لا يمكن أن تقبل أى إدارة للإشراف على القناة ما لم تكن مصرية .

حرية الملاحة

ولما سئل عن الضمانات التى يمكن أن يتوقع العملاء الذين يمثلون دولا كثيرة ، الحصول عليها لمروور سفنهم فى القناة بحرية تامة أجاب الرئيس جمال عبد الناصر ، أن معاهدة ١٨٨٨ قد كفلت ذلك .

مستوى معيشة بريطانيا

وعندما ذكر المراسل أن مصر قد تستعمل لإشرافها على قناة السويس كسلاح سياسى وأن منع البترول من التدفق على بريطانيا سيسبب انخفاض مستوى المعيشة انخفاضا خطيرا ، أجاب الرئيس جمال عبد الناصر :

” ما الذى يدعونا إلى أن نحاول خفض مستوى المعيشة لأى شعب آخر ؟ إن كل ما نتمناه هو أن نرفع مستوى معيشة شعبنا نحن ... ولو نجحنا فى هذا فسيعود ذلك بالنفع على الجميع فى نهاية الأمر “ .

مصر تضمن حرية الملاحة

شهد البريطانيون صورة الرئيس جمال عبد الناصر وهو يتسلم على شاشة أجهزة التلفزيون في دورهم .

وأوه جالسا الى مكتبه في دير تكلف ، وهو يدلي بمحدث سجل بالتلفزيون الى مراسل صحيفة بريطانية كبرى .

رفع الرئيس جمال عبد الناصر أن يتحدث الى المراسل عن مؤتمر لندن قبل انتهاء المؤتمر من أعماله كلها ، ثم أجاب على سؤال خاص بمسألة ضمان حرية الملاحة في القناة بقوله : إن مصر كانت دائما أبدا هي المسئولة عن حرية الملاحة في القناة منذ إبرام اتفاقية عام ١٨٨٨ ولم تكن مهمة الممركة سوى الإشراف على إدارة القناة ، فليست أدري ما الذي يمكن أن يحملنا على وقف الملاحة فيها ؟ وأضاف الرئيس أنه لم يحدث أن تونفت الملاحة في أى وقت .

١٩٥٦/٨/٢٥

سياسة مصر المستقلة

نشرت صحيفة "هيرالد تريبيون" حديثا للرئيس جمال عبد الناصر قال فيه : إن مصر لا تريد أن تكون جزءا من الكتلة السوفيتية أو من الامبراطورية البريطانية .

وسأل مراسل الصحيفة الرئيس عبد الناصر هل مصر تجاوزت الحد الذي لا يمكنها بعده التراجع في علاقاتها مع روسيا ؟

فأجاب بقوله : ليس هذا حقا ، فسياستنا مستقلة . إذ ما فائدة أن نهرب من سيطرة لنقع في سيطرة أخرى ؟ وحتى هذه اللحظة اتخذت جميع القرارات الخاصة بالسياسة المصرية هنا في هذا المكتب ، لا في موسكو ولا في واشنطن .

تجديد الأرصد المصرية

وقال الرئيس عبد الناصر : إن تجارة مصر مع الكتلة الشرقية قد اتسع نطاقها ، ولا شك في أن الغرب قد أخطأ بتجميده للأرصد المصرية .

وأعرب المراسل عن اعتقاده بأن الرئيس يوجه عاية كبيرة سريعة لمعالجة الضربة التجارية التي وجهها الغرب إلى مصر .

علاقات الغرب بمصر

ومضى فقال : إن الرئيس عبد الناصر صرح بأن في الإمكان وقف التدهور في علاقات مصر مع الغرب وإعادة الأمور إلى مجاريها ، ولكنه يرى أن الخطوة الأولى في هذا السبيل يجب أن يخطوها الغرب نفسه .

تجاهل أمانى العرب

وقال المراسل : إن الرئيس عبد الناصر يعتقد أن الغرب تجاهل أمانى الشرق العربى وأهدافه القومية منذ إنشاء حلف بغداد كما يعتقد أن العرب جميعا لا يقبلون أى حلف إلا اذا كان عربيا خالصا ، تستبعد منه بريطانيا خاصة . وذلك نتيجة لنفورهم الشديد من السيطرة الاستعمارية التى عانوا منها الكثير من قبل .

١٩٥٦/٨/٣٠

مصر تحمي حرية الملاحة في القناة

تحدث الرئيس جمال عبد الناصر إلى جماعة من الصحفيين الأمريكيين والبريطانيين فقال: إن وجهات نظر الرئيس أيزنهاور بشأن مشكلة القناة ، تتفق ووجهة النظر المصرية .

وردد الرئيس عزم مصر على القتال إذا هاجمتها القوات البريطانية والفرنسية وألمح إلى أن مصر ستطلب تأييد الدول الصديقة إذا هوجمت ، فقد قال : ” طبعاً إنك إذا هوجمت ، فستطلب من أى أحد كان أن يساعدك “ .

حل لا يجافى سيادتنا

وعشية بدء المباحثات مع اللجنة الخماسية ، أدلى الرئيس المصري بهذا الحديث إلى ستة عشر مراسلاً يمثلون الصحف الأمريكية والبريطانية ، وقد أعرب فيه عن استعداده لقبول أى حل لمشكلة القناة لا يجافى سيادة مصر .

وقال الرئيس : إن أيزنهاور اعترف بحق مصر في ملكية القناة واكتفى بأن طلب بقاء القناة حرة للملاحة الدوابة .

وقال الرئيس عبد الناصر : ” إن أيزنهاور أشار فيما سبق إلى أن ميثاق ١٨٨٨ ، إنما يدول قناة السويس “ . وقال : ” لقد اعترضنا على ذلك البيان ، ولهذا أصدر بعده الرئيس أيزنهاور بياناً ثانياً يدل في معناه العام ، على أن وجهة نظره ، هي نفسها وجهة نظر مصر “ . وأضاف : ” إنه قبل صدور هذا البيان ، كانت سياسة أمريكا إزاء القناة غامضة “ .

سنحارب إذا هوجمنا

وسئل الرئيس ، عما إذا كان سيخوض غمار الحرب ليدافع عن موقفه بشأن القناة ، فقال بجملة : ” إذا هوجمنا فسنحارب “ .

تحرّكات الجنود

وسئل عبد الناصر عما إذا كان سيطلب إنهاء الاستعدادات البريطانية الفرنسية كشرط أولى لبدء المباحثات بشأن القناة فقال : "لا نعلم حتى الآن . وإننا نراقب تحرّكات الجنود لنرى ماذا سيحدث فيما بعد ... وقال : إن مصر لا تعترّض التقدم بشكوى إلى مجلس الأمن في هذه اللحظة بشأن تهديدات البريطانيين والفرنسيين .

تهديدات بالحرب

وسأل أحد الصحفيين الرئيس عبد الناصر عن حالة القلق في مصر في الوقت الحاضر ، فقال : "إننا نواجه كما ترى تهديدات بالحرب من دولتين كبيرتين ، وأن خطورة هذا التوتر يمكن أن تجيب عليها الدولتان الكبيرتان اللتان يرجع إليهما سبب هذا التوتر" .

وقال الرئيس عبد الناصر : "إنه يمد المباحثات التي ستجرى مع بعثة متريس "مناقشات لا مفاوضات" مع دول خمس وقال : "إن مصر لن تقبل الإشراف الدولي على القناة ، لأن ذلك يتم عن استعمار جماعي" .

... وكرر القول بأن مصر مستعدة لقبول أي حل لا يؤثر على سيادتها .

ميثاق جديد :

وقال عبد الناصر ما سبق أن ردد ، من أنه مستعد لتوقيع ميثاق جديد كعاهدة ١٨٨٨ ولكن أوسع نطاقا ، بحيث يضم جميع الدول التي تستخدم القناة .

العقوبات الاقتصادية لن تضرنا

ونفى الرئيس أن العقوبات الاقتصادية التي فرضها البريطانيون والفرنسيون ستضر بمصر ضررا كبيرا ، ولم يصر على ضرورة إلغاء هذه العقوبات كأساس للدخول في مفاوضات .

وأشار عبد الناصر إلى تجريد أرصدة مصر الاسترلينية بواسطة بريطانيا وفرنسا فقال :
إن هذه التدابير لن تؤثر علينا كثيرا ، وأضاف " إن ٧٥٪ من شعبنا فقراء ونحن نكافح
من أجل رفع مستواهم إن اقتصادياتنا تقوم الآن على أن يكون ثلث تجارتنا مع الغرب
وثلثها مع الكتلة الشيوعية ، والثلث الثالث مع الدول الأخرى . فإذا حاول الغرب أن
يقاطعنا فإننا سنحول ثلث من تجارتنا إلى جهة أخرى .

القضاء على الإستعمار

وقال عبد الناصر : إنه أمم شركة قناة السويس لأنه يعدها أثرا من آثار الاستعمار ودولة
داخل الدولة .

وكان الرئيس عبد الناصر يتنفس في هدوء ، ويخفف عرق جبهته باستمرار ، وقد بدأ
مرحبا مسرورا ، واستغرق في حديث ودي مع مراسلي الصحف .

مرشدو القناة

وقال الرئيس : إن في استطاعة المرشدين الأجانب أن يتخلوا عن عملهم في القناة حتى
أخطروا السلطات المسئولة بوقت كاف . ويعتقد الرئيس أن من الممكن أن تظل القناة
مفتوحة بإشراف المرشدين المصريين حتى ولو استقال المرشدون الأجانب جميعهم .

وقال : إنه يتابع الرأي الأمريكى من خلال الخطابات التى يتلقاها من الأمريكين وهى
تبلغ حوالى ٣٠٠٠ خطاب فى الشهر .

واختتم الرئيس حديثه بقوله : كان أكثر هذه الخطابات فى الماضى وديا ...
وآبل أن تظل كذلك .

١٩٥٦/٨/٣٠

مصر تواجه التهديد من بريطانيا وفرنسا

عقد الرئيس جمال عبد الناصر مؤتمرا صحفيا كبيرا في مجلس قيادة الثورة إستغرق ساعة ونصف الساعة وحضره ١٥ صحفيا أمريكيا ورد فيه على نحو ١٢٠ سؤالا وكانت الأسئلة والأجوبة تبسجل في هذا المؤتمر لإذاعته بالتلفزيون من محطة شركة التلفزيون الأهلية الأمريكية .

رفض الإشراف الدولي على القناة

وقد صرح الرئيس عبد الناصر في هذا المؤتمر : بأنه مستعد لقبول أى حل لمشكلة قناة السويس بشرط عدم المساس بسيادة مصر ، ولكنه رفض فكرة الإشراف الدولي على القناة .

الاستعداد لتوقيع معاهدة تكفل حرية الملاحة

وقال الرئيس : إنه على استعداد أيضا لتوقيع معاهدة تضمن حرية الملاحة بالقناة .

مناقشات ... لا مباحثات

وفهم من تصريحات الرئيس عبد الناصر انه يعد مباحثات متريس مجرد مناقشات لا مفاوضات .

التهديد موجه إلى لا منى

وقال الرئيس عبد الناصر ردا على أحد الأسئلة : ” إن مصر هي التي تواجه التهديد من دواتين كبيرتين هما فرنسا وانجلترا ، وليست مصر هي التي تهدد هاتين الدولتين .
وقال : ” إننا نريد الوصول إلى حل ، ونرى أنه يجب الوصول إلى ذلك الحل عن طريق المفاوضة “ .

الدفاع عن بلادنا إزاء التهديد

ولكننا نواجه تهديدا من دولتين من الدول الكبرى . وكل ما نستطيع أن نفعله إزاء ذلك هو الدفاع عن بلادنا .

مصر لا تثير المشكلة بالأمم المتحدة الآن

وقال الرئيس عبد الناصر : إنه ان يثير مشكلة القناة أمام الأمم المتحدة الآن ، لأنه يخشى أن تستخدم إحدى الدول الكبرى حق الفيتو .

ثم قال : ” إننا نفضل الاعتماد على تأييد الرأي العام وعلى السلوك الأخلاقي العالمى “.

الإشراف الدولى استعمار جماعى

ورفض الرئيس عبد الناصر طوال المؤتمر فكرة الإشراف الدولى على القناة ، وقال : ” إننا لا نستطيع أن نقبل الإشراف الدولى لأنه يعنى استعمارا مشتركا “.

الشركة المنحلة من بقايا الاستعمار

ووصف الرئيس عبد الناصر الشركة المنحلة بأنها لم تكن إلا بقية من بقايا الاستعمار ودولة داخل الدولة

مطمئن الى الشعب ومؤمن بالله

وقال : إننا نشعر أن جزءا من سيادتنا سيتزع منا عن طريق فكرة الإشراف الدولى ثم قال : إنى متأكد من حق بلادى ومطمئن إلى شعور الشعب المصرى ومؤمن بالله .

لا نريد الحرب ولكننا نقاتل إذا هوجمنا .

وقال : إنه لا يريد أن تنشب حرب بسبب مشكلة قناة السويس ولكنه سيقا تل إذا لزم الأمر ، فقد صرح بما يلي ” ليس فى العالم من يريد الحرب ، ولكننا سندافع عن أنفسنا إذا هوجمنا “.

محاولة فاشلة لتجويع مصر

ووصف العقوبات الغربية المفروضة على مصر بأنها محاولة لتجويع الشعب المصري
ولسكنها محاولة ان يكتب لها النجاح . .

مصر تريد تنفيذ مشروعاتها الاقتصادية .

وصرح بأنه ليس لدى مصر أية خطط ضد الممتلكات الغربية الأخرى في الشرق
الأوسط ، وقال إن مصر تعتزم أن تركز جهودها لتنفيذ مشروعاتها الاقتصادية ورفع
مستوى الحياة بين أفراد الشعب المصري .

وأوضح الرئيس عبد الناصر أنه يجب على أمريكا أن تكون عادلة ومنصفة وألا تضحي
بالدول الصغيرة في سبيل مصلحة الدول الاستعمارية .

احتجاج مصر على تصريحات ايزنهاور

وقال إنه شعر بخيبة أمل من التصريح الأول للرئيس "ايزنهاور" عن دولية القناة ، مما
أدى إلى ان تحتج مصر ولكن الإيضاحات التي ذكرها الرئيس ايزنهاور في مؤتمره الصحفي
قد طمأنت الشعور المصري بدرجة مرضية ، ثم قال أنه يجب على أمريكا أن تراعى العدالة
الدولية عندما تتعامل مع الدول الصغرى .

المرشدون وحرية ترك الملاحة

وقال ان في وسع المرشدين الغربيين ان يتركوا عملهم بشرط أن يخطرونا بذلك مقدما
قبل ترك العمل .

وقال ان مصر ستحصل على مرشدين آخرين من الدول الصديقة إذا ترك المرشدون
الغربيون عملهم بالقناة .

هل تطلب مصر عون روسيا

ورفض الرئيس أن يقول إذا كان سيحصل على معونة من روسيا إذا استخدمت فرنسا وبريطانيا القوة ، ولكنه قال إن من الطبيعي إذا ما هجم عليك أحد أن تلتزم بالعون من أى شخص .

مراقبة تحركات بريطانيا وفرنسا

وقال : ” إننا نراقب حركات القوات الانجليزية والفرنسية في البحر الأبيض لئلا نرى ماذا سيحدث بعد ذلك .

حقنا في تأمين القناة

ونفى الرئيس المزاعم القائلة إنه استولى على القناة وقال : ” لقد مارسنا فقط حقنا بتأمين الشركة . أما القناة ذاتها فمصرية فهي تجرى في أرض مصرية كما أن الشركة التي كانت تتولى إدارتها كانت شركة مصرية وإدارة الأعمال بالقناة حق من حقوقنا بموجب الاتفاقات المعقودة في هذا الشأن “ .

١٩٥٦/٩/٢

رد الرئيس على لجنة منزيس

رد الرئيس جمال عبد الناصر على المستر منزيس رئيس اللجنة الخماسية التي قدمت إلى مصر
بالرسالة الآتية :

يا صاحب السعادة :

تلقيت خطابكم المؤرخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٦ الخاص بالمقابلات التي تمت بيننا وبين
اللجنة التي ترأسونها والتي تمثل الحكومات الثماني عشرة التي اشتركت في مؤتمر لندن الخاص
بقناة السويس ، ولعل لبحثكم تذكراً أنني عاقت في خلال المناقشات على عدة نقاط أساسية .
فقد أشرت إلى أن الدول الثماني عشرة تمثل ٩٠٪ من الدول التي تستخدم القناة ،
وبغض النظر عن كون هذا التقدير مبالغ فيه فإن ما تفهمه بعبارة « التي تستخدم القناة »
هو أنها تشمل تلك الدول التي وإن لم تكن تملك سفناً تعبر القناة إلا أنها تعتمد على تلك
الأخيرة في مرور الجزء الأكبر من تجارتها الخارجية ، ومن أمثلة تلك الدول أستراليا وسيام
وأندونيسيا والهند وباكستان وإيران والعراق والعربية السعودية والحبشة والسودان ،
وبالإضافة إلى ذلك فإن مشكلة القناة لها علاقة وثيقة لمبادئ السيادة وحقوق الملكية وكرامة
الدول .

حق مصر في التأميم

وقد يبدو ظاهراً أن الأزمة الحالية نشأت في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ عندما استخدمت
الحكومة المصرية سلطاتها في تأميم الشركة التي كانت معروفة باسم « الشركة العالمية
البحرية لقناة السويس » . وليس هناك ثمة شك في حق الحكومة المصرية التام في تأميم
تلك الشركة المصرية .

وعند ما أتمت الحكومة تلك الشركة ، أعلنت صراحة أنها تعتبر نفسها مرتبطة بمعاهدة
سنة ١٨٨٨ التي تضمن حرية الملاحة في قناة السويس واستعدادها لتعويض المساهمين
تعويضاً عادلاً .

اتفاقية تضمن حرية الملاحة

وفي ١٢ أغسطس أعلنت الحكومة المصرية استمداها لدعوة الدول الموقعة على معاهدة القسطنطينية عام ١٨٨٨ إلى أن تشارك وياها في مؤتمر تساهم فيه الحكومات التي تعبر سفنها قناة السويس بغية إعادة النظر في اتفاقية القسطنطينية والنظر في عقد اتفاقية بين تلك الدول تؤكد وتضمن حرية الملاحة في قناة السويس .

وفي نفس الوقت فإنه لا يؤخذ على الحكومة المصرية أنها قد تنضت في أى وقت أو مناسبة كانت أى واجب من واجباتها الدولية بخصوص قناة السويس . وفي الوقت ذاته فإن الملاحة في قناة السويس قد استمرت بنظام وكفاية في خلال الخمسين يوما الماضية وذلك بالرغم من الصعوبات التي خاضتها كل من حكومة فرنسا والمملكة المتحدة وبعض ذوى المصالح من أفراد شركة القناة السابقة .

إختلاق حالة خطيرة

وعليه ، فإن هذه الأزمة وما يسمونه بالحالة الخطيرة ما هما إلا إختلاق قامت به الجهات المذكورة ويدل على ذلك ما يأتي :

- (أ) التصريحات المتضمنة التهديد باستخدام القوة .
- (ب) تعبئة فرنسا والمملكة المتحدة لقواتهما وما تقوم به من تحركات لهذه القوات .
- (ج) تحريض الموظفين والمرشدين الذين يعملون في قناة السويس على ترك عملهم بؤاة بواسطة فرنسا والمملكة المتحدة وبعض الموظفين الرسميين اشركة قناة السويس السابقة .
- (د) التدابير الاقتصادية التي اتخذت ضد مصر .

وعلى الرغم من كل ذلك فكثيرا ما كانت نتردد على أسماعنا إشارات إلى " حل سلمي " و " بفاوضات حرة " للوصول إلى الحل المنشود . وهل هناك من حاجة إلى أن تؤكد هذا التضارب بين الحقيقة الواضحة وبين الغرض المزعوم .

التهديد والضغط والتحريض على عرقلة الملاحة

وإذا كانت هناك أعمال تقوم على انتهاك صارخ وامتهان لنص ميثاق الأمم المتحدة وروحه فإنما هي محاولة التهديد والضغط الاقتصادي والتحريض على إفساد أعمال الملاحة .

رغبة مصر في حل سلمى

وعلى النقيض من ذلك أعلنت الحكومة المصرية استعدادها الكامل للتفاوض رغبة منها في الوصول إلى حل سلمى وفقا لأهداف ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التي يقوم عليها . ولا يزال هذا الهدف هو الذى تسعى إلى بلوغه سياسة الحكومة المصرية والأهداف التى تبغى تحقيقها . وقد قمنا بدراسة المقترحات التى قدمت فى مؤتمر لندن وفى خارجه بشأن هذه المشكلة دراسة دقيقة ومن بينها الاقتراحات التى قدمتها الثمانى عشرة دولة التى تمثلها اللجنة .

ما تتفق عليه مصر مع الـ ١٨ دولة

ونحن نتفق مع الثمانى عشرة دولة فى قولها أن الحل يجب :

(١) أن يخدم حلول سيادة مصر .

(ب) أن يضمن حرية الملاحة فى قناة السويس وفقا لاتفاقية ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨

(ج) أن يخدم حق ملكية مصر للقناة .

(د) أن يضمن إدارة سليمة يعتمد عليها للقنال كما يضمن أعمال الصيانة والتوسع .
اقتراحات تهدم الغايات التى تستهدفها اللجنة .

ولكن عند ما نفحص السبل والوسائل التى تقترحها اللجنة لتحقيق هذه الأهداف نجد أن هذه الوسائل تهدم الغايات التى تستهدفها وأنها تنتهى إلى عكس ما تهدف إليه .

« فالنظام المحدد » الذى تقترحه اللجنة يعنى فى الواقع الاستيلاء على إدارة القنال . وهذا النظام المحدد هو ما قدمته الحكومات التى احتضنت هذا المؤتمر الى الحكومات المدعوة قبل بدء المؤتمر وهو الذى جرى الأخذ به طوال هذه الفترة .

مصر هى التى تضمن حرية الملاحة

ولا مناص من أن يعتبر الشعب المصرى النظام المقترح نظام يقوم على العدوان وينتهك حقوقه وسيادته . وقد كان من جراء ذلك أن تعذر التعاون ، وفى وسع المزمع أيضا أن يتساءل عما إذا كانت شركة القنال هى التى كانت تضمن فعلا حرية الملاحة فى القنال . . . ألم تكن الحكومة المصرية فى الواقع هى التى تضمن ولا تزال تضمن حرية الملاحة فى القنال وهل من الممكن عمليا ضمان هذه الحرية بواسطة لجنة قنال السويس المقترحة ؟

أليس من المتوقع أن تكون هذه اللجنة مصدرا لسوء التفاهم وللتعصب بدلا من أن تكون مصدرا للمعونة والاطمئنان ؟

لا نريد سيطرة

نحن نضع نصب أعيننا فى هذا كل الأهمية الحيوية للتعاون الدولى الحقيقى الذى يختلف عن السيطرة على أية دولة سواء أكانت السيطرة شبيهة بتلك التى تخلصت منها مصر أخيرا أو بسيطرة جماعية لا نجد مناصا من أن نعتبرها ممثلة فى النظام الذى تقترحه اللجنة .

وأن أية محاولة لفرض مثل هذا النظام ستكون نذيرا حقا لصراع لم يحسب حسابه ... وسيدفع قادة السويس إلى خضم السياسة بدلا من إبعادها عنها كما تريد اللجنة ... وأيا كان نظام إدارة القناة فى المستقبل ، فإنه سيعتمد على التعاون الوثيق الكامل لشعب مصر الذى تجرى القناة فى أرضه ... ومن الواضح أن مثل هذا التعاون الذى لا غنى عنه لا يمكن أن يتحقق إذا اعتبر الشعب هذه الإدارة معادية له وضد سيادته وحقوقه وكرامته .

ومن الغريب حقا أن هؤلاء الذين يؤيدون إبعاد قناة السويس عن السياسة كانوا هم أنفسهم الذين قاموا بالأعمال التى تناقض هذا الهدف الذى يعلنونه تناقضا تاما .

خطة مرسومة

فما معنى تدويل القناة وعقد مؤتمر لندن مع اختيار الأعضاء الذين وجهت إليهم الدعوة وفقا لخطة مرسومة، ثم إيفاد اللجنة الخماسية والتهديدات وتحركات القوات المسلحة واتخاذ التدابير الاقتصادية .

ماذا يكون هذا كله إن لم يكن سياسة بكل معانيها .

وتدذكروا أن مندوب أية دولة تمش في لجنة قناة السويس المقترحة ينبغي ألا يخضع لأي التزام باتباع التعليمات السياسية . . فإن هؤلاء المندوبين سيكون ولاؤهم أيا كان الأمر لبلادهم وسيكونون ألباءا لحكوماتهم . ومن المستبعد جدا ألا يتأثروا بهذه الاعتبارات . والأمثلة التي أوردتموها في خطابكم عن البنك الدولي ومحكمة العدل الدولية لا يمكن أن تكون صالحة أو مقنعة .

إبعاد القناة عن السياسة

ولمّا انتقد أن الإبعاد الحقيقي للقناة عن السياسة يمكن أن يضمن خير ضمن بإجراء دولي . لم يأتى إما في صورة إعادة تأكيد أو تجديد لاتفاقية سنة ١٩٨٨ ، وكلا هذين الحين . قول لدينا كما أعلننا من قبل .

مصر لا تريد إلحاق الأذى بالاقتصاد البريطاني

وقد ترددت المزاعم بأن - حكومة مصر تهدف إلى الحيز ضد إحدى لدول التي تمثلونها - ودى للملحة الممجة - وأن الحكومة المصرية ترى من أهدافها إلحاق الارتباك بالاقتصاد البريطانى وتعطيل حركة التجارة والتموين اللازمين لبريطانيا عبر قناة السويس .

وغنى عن البيان أن هذه الادعاءات أبعد ما تكون عن الحقيقة ، فليس فى استطاعة فرد ما أن يسوق ثمة سبب يدفع مصر إلى اتباع مثل هذه السياسة .

الثقة ذات شطرين

وقد ذكرتم أيضا مسألة الثقة الدولية ، وقد وجهت نظر سيادتكم في هذه المسألة إلى أن الثقة ذات شطرين . فبينما لا تنكر أهمية الثقة لدى الدول الأخرى ، فإن ثقة الشعب المصرى مساوية لها على الأقل في الأهمية في هذا المجال ، وليس من الممكن الحصول على هذه الثقة إذا اضطروا المصريون كنتيجة لبعض الأفعال والسياسات أن يشكوا ويفقدوا الثقة في وجود عدالة دولية أو في قيام حكم القانون في العلاقات الدولية .

الحشود العسكرية هي الخطر على حرية الملاحة

فلو أن الهدف الحقيقي كان ضمان حرية المرور في قناة السويس ، فإن الجواب ظاهر وهو أن المرور في القناة كان وما يزال مستمرا ومكفول الحرية ، والخطر الوحيد الذى يواجه هذه الحرية ينبعث من التهديدات ومن حشد القوات العسكرية ومن تحريض الموظفين والعمال على عرقلة سير العمل في القناة والإجراءات الاقتصادية التى اتخذت ضد مصر .

أما إذا كان الهدف — كما يبدو — هو تبرجء رئيسى من جسم مصر ، وإذا كان الهدف هو حرمان مصر من جزء لا يتجزأ من أراضيها ، فإن من الواجب التصريح لنا بذلك .

حرص مصر على المحافظة على السلم

ومن الواضح تماما ناية الوضوح الآن أن مصر بحكم طبيعة الأمور مهمة اهتماما جديا المحافظة على السلام والأمن ، ليس في منطقة النيل فحسب ، ولكن في المنطقة التى توجد فيها بأمرها ، بل في جميع أنحاء العالم .

وعلى حرية الملاحة

كما يجب أن يكون واضحا كذلك أن مصر مهمة تمام الاهتمام — ولو لمجرد مصالحها الشخصية بحرية المرور في القناة وبضرورة استمرار إدارتها بكفاية ودراية وتقديم بدون أى تمييز أو استئثار من نوع كان .

الرسوم على السفن

وأود أن أذكر — فيما يتعلق بالسألة الأخيرة — أنى قد أوضحت للجنة أن حكومة مصر مستعدة للدخول فى أى اتفاق ملزم فىما يتعلق بفرض رسوم ومكوس عادلة .

مصر تعمل لتحسين القناة

أما فىما يتعلق بمشاريع تحسين القناة التى أشرت إليها ، فىننى أود أن أبؤكد أن حكومة مصر مصممة على عمل كل شئ ممكن فى هذا المجال وهو ما أعلنت من قبل عن نيتها فى تنفيذ مشروع تحسين القناة الذى وضته الشركة السابقة وغيرها من المشروعات التى تهدف إلى غايات أكبر ومدى أبعد .

واقدر أعلمنا أن سياستنا هى أن تظل هيئة إدارة قناة السويس هيئة مستقلة ذات ميزانية مستقلة . وأنها قد خولت كل السلطات اللازمة دون أن تتقيد بإجراءات أو النظم الحكومية . كذلك أعلمنا عن نيتنا على تخصيص نسبة كافية من إيرادات القناة لتنفيذ مشروعاتها المستقبلية وألا نوجه أى جزء من الإيرادات اللازمة فى هذه المشروعات إلى أى أغراض أخرى .

الإفادة من خبرة الخبراء

وفد أبدت الحكومة المصرية استعدادها وستبدي استعدادها دائما إلى الاستفادة من خبرة وميران الخبراء الأ كفاء من جميع أنحاء العالم لتحسين القناة وفى إدارتها .

المشروع المقترح يستهدف التحكم فى القناة

وفى رأينا أن النقطة الجوهرية فى الموقف الحالى هى أن المشروع المقترح فى حد ذاته . وفىما صحبه وفىما قد يترتب عليه ، إنما يهدف إلى ضمان قوس الإشراف على القناة على مجموعة معينة من الدول التى تستخدم القناة وذلك عن طريق التحكم فى إدارتها .

والمذكرة التي وزعت على الدول المدعوة إلى مؤتمر لندن قبل انعقاده بوقت قصير والتي تبدو حتى الآن مرشدا لهذه الدول في الأهداف التي لا زالت تتمسك بها تقول :

« اقترح بإنشاء هيئة دولية لإدارة قناة السويس »

(أولا) افقت فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على أنه في أثناء عقد المؤتمر سيدرج مشروع اقتراح بإنشاء هيئة دولية لإدارة القناة وفق الأسس الآتية :

(ثانيا) تكون أغراض ووظيفة هذه السلطة لدولة كما يلي :

(١) أن تقوم بإدارة القناة .

(٢) : أن تضمن تادية القناة لمهمتها على خير وجه باعتبارها ممرًا مائيًا دوليًا حراً مفتوحاً وآمناً طبقاً لمبادئ اتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨

(٣) تنظيم دفع تعويض دادل لشركة قناة السويس .

(٤) أن تضمن لمصر تعويضاً مادداً على أن يؤخذ بمين الاعتبار كل حقوق مصر ومصالحها المشروعة .

لجنة تحكيم

وفي حالة فشل الاتفاق مع الشركة أو مع مصر على إحدى النقطتين الأخيرتين يمكن إحالة الموضوع إلى لجنة تحكيم تتكون من ثلاثة أعضاء . تعينهم محكمة العدل الدولية .

(ثالثاً) الهيئات التي تتكون منها السلطة الدولية هي :

(١) مجلس إدارة ترشح أعضاؤه الدول التي تستخدم القناة استخداماً رئيسياً في ملاحتها وفي تجارتها البحرية .

(٢) الهيئات الفنية الضرورية من تاحتي العمل والإدارة .

(رابعاً) تشمل اختصاصات السلطة الدولية بوجه خاص ما يأتي :

(١) القيام بكل الأعمال الضرورية .

(٢) تحديد لرسوم والأتوات والمكوس الأخرى على أسس دالة .

(٣) جميع المسائل المالية .

(٤) اختصاصات الإدارة والرقابة بصفة عامة .

مؤامرة لانتزاع القناة من مصر

ونحن مقتنعون من أن أى دراسة لهذه المذكرة لا تترك في ذهن القارئ طأ . لا أزال أرى أن انتزاع القناة من أيدي مصر ووضعها في أيدي أخرى ومن الصعب أن يتصور المرء أمرا أكثر استفزازا من هذا للشعب المصري . فإن عملا كهذا يحمل في طياته ما يؤدي إلى نشله ويكون مصدرا للاحتكاك وسوء التفاهم والصراع المستمر . وبعبارة أخرى قد يكون بداية للاضطراب بدلا من أن يكون خاتمة له .

سياسة مصر إزاء القناة

ومن جهة أخرى أحب أن أؤكد من جديد أن سياسة حكومتى لا تزال :

(أ) حرية المرور في قناة السويس وضمان استخدامها بدون تمييز .

(ب) تحسين قناة السويس لمواجهة مطالب الملاحة في المستقبل .

(ج) فرض رسوم ومكوس عادلة .

(د) إدارة قناة السويس على نحو يقوم على كفاية فنية .

ونحن نأمل أن تنفصل قناة السويس بذلك عن السياسة وتصبح من جديد حلقة من حلقات التعاون والفائدة المتبادلة والتفاهم الوثيق بين دول العالم بدلا من أن تكون مصدرا للنزاع .

ونحن أيضا على ثقة من أن مصر واثقة من أنها تستطيع أن تساهم أحسن مساهمة في رفاهية العالم وسعادته كما تساهم في رفاديتها وسعادتها بانتهاج هذه السياسة وبسط نياتها الحسنة في كل اتجاه .

مذكرة

إلى الأمين العام للأمم المتحدة

١ - في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ أمت الحكومة المصرية الشركة البحرية لقناة السويس ولقد قامت الحكومة المصرية بهذا العمل مباشرة منها لحقوق سيادتها دون أى تحيد أو مساس بحقوق أية أمة ، وقد قرنت الحكومة المصرية التأميم بإعلان عزمها على المضى في ضمان حرية الملاحة في القناة واستعدادها لدفع التعويض الكامل لحملة أسهم الشركة .

٢ - وبالرغم من ذلك فقد قوبل عمل التأميم بتصريحات من حكومات فرنسا والمملكة المتحدة تعان التهديد باستخدام القوة وعن تدابير قامت بها هاتان الحكومتان للتعبئة وتحركات القوات المسلحة ، كما اتخذت تدابير اقتصادية معادية ضد مصر .

٣ - اجتمع بعد ذلك ممثلو فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في لندن وأصدروا بيانا مشتركا ورد فيه وجوب اتخاذ خطوات لإقامة إدارة دولية للقناة واشتمل تحقيقا لهذه الناية على دعوة إحدى وعشرين دولة أخرى من بينها مصر لحضور مؤتمر يعقد في لندن .

وفي ١٢ أغسطس شرحت الحكومة المصرية الأسباب التي من أجلها يعد ذلك المؤتمر الذي قصد به بحث مستقبل جزء لا يتجزأ من مصر والذي عقد دون الرجوع إليها أرنشاور منها مؤتمرا غير قانوني كما بينت الحكومة المصرية الأسباب التي من أجلها لم تستطع قبول الدعوة .

٤ - وقد تلقت الحكومة المصرية محاضر اجتماعات المؤتمر الذي انعقد في لندن في الفترة من ١٦ إلى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٥٦

٥ - وقد سلمت السفارة الهندية في القاهرة في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٦ إلى الحكومة المصرية المقترحات التي تقدمت بها الحكومة الهندية إلى المؤتمر . وقد وجهت هذه المقترحات عناية خاصة إلى وجوب إجراء مفاوضات تشترك فيها مصر واعتبرت هذا أمرا جوهريا .

وقد تلا ذلك ابلاغ حكومات سيلان واندونيسيا والاتحاد السوفيتى للحكومة المصرية تأييدها للمقترحات الهندية كما قام المستر كريشنا منون وزير الدولة فى الحكومة الهندية بشرح هذه المقترحات بالنيابة عن حكومته .

٦ — أما المقترحات التى قدتها إلى المؤتمر حكومات الولايات المتحدة الأمريكية . الباكستان ، تركيا ، ايران والحبشة والتى أيدتها ثلاث عشرة دولة أخرى فقد قامت بتقديمها إلى الحكومة المصرية فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦ بآانة نحماسية برئاسة المستر روبرت جوردون منريس رئيس وزراء استراليا واتى قامت أيضا بشرح وجهة نظر الحكومات المؤيدة لها وكان جوهر هذه المقترحات إقامة رقابة دولية بدلا من رقابة مصر على قناة السويس والنص على الجزاءات اللازمة كما سلم إلى الحكومة المصرية فى ٨ سبتمبر سنة ١٩٥٦ الاقتراح الذى تقدمت به الحكومة الأسبانية إلى المؤتمر .

٧ — وبالإضافة إلى المقترحات السابقة وإيضاحاتها أحيطت الحكومة المصرية علما بوجهات نظر أخرى أبدت من حين لآخر خارج مؤتمر لندن . ويلاحظ أنه لم تجر حتى الآن أية مفاوضات مع مصر .

٨ — وترى الحكومة المصرية أنه من الضرورى أن تلفت النظر إلى أنها قد أملت فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٥٦ عن استعدادها لأن تقوم بالاشتراك مع الحكومات الأخرى الموقعة على اتفاقية القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ بالدعوة إلى مؤتمر لإعادة النظر فى هذه الاتفاقية والبحث فى عقد اتفاق لضمان وتأكيد حرية الملاحة .

٩ — وهى تود الآن أن تعلن أنها تعتقد بإمكان إيجاد حلول — دون مساس بسيادة مصر أو كرامتها للمسائل المتعلقة بما يلى :

(أ) حرية وسلامة الملاحة فى القناة .

(ب) تنمية القناة لمواجهة مقتضيات الملاحة فى المستقبل .

(ج) وضع رسوم عادلة .

ومن المسلم به أن هذه مسائل تعنى جميع الدول التى تستخدم القناة، وأن مصر باعتبارها الدولة صاحبة السيادة والشأن ليست بطبيعية الحال أقل اهتماماً بهذه المسائل من تلك الدول.

وتعتقد الحكومة المصرية أن إيجاد الحلول للمسائل السابقة يمكن الوصول إليه بوسائل المفاوضة السلمية .

١٠ - وتحقيقاً لذلك تقترح الحكومة المصرية خطوة أولى تشكيل هيئة مفاوضة تمثل وجهات النظر المختلفة للدول التى تستعمل قناة السويس ، والمبادرة بإجراء محادثات للاتفاق على تشكيل هذه الهيئة ومكان وموعد انعقادها ويمكن أن يهدف إلى هذه الهيئة أيضاً مهمة إعادة النظر فى اتفاقية القسطنطينية لسنة ١٨٨٨

١١ - وتأسف الحكومة المصرية إذ ترى بعض الدول قد عمدت إلى القيام بمظاهرات عسكرية ضدها وأن بعض الجهات قد حاولت عن طريق الاغراء تخريض الموظفين الفنيين على الامتناع عن العمل بقصد إعاقة الملاحة فى قناة السويس وبالرغم من كل هذا فقد اعتصمت حكومة وشعباً بالصبر والهدوء وهى عازمة على إبقاء القناة مفتوحة دون أية عقبات .

١٢ - والحكومة المصرية إذ تعتقد أنه من الممكن إيجاد حلول لهذه المسائل وتقرح التفاوض للوصول إليها تود أن توضح أنها لا تعتدى على أى إقليم ولا تسعى للانتقاص من سيادة أحد أو القيام بأى تمييز فى المعاملة كما تود أن تشير إلى أنها لم تقم بأى عمل ولم تسلك أى مسلك يصدور عن نية العدوان أو الاخلال بالمعاهدات كما تود أن توضح بوضوح أنها دلي مواصلة الجهود للوصول إلى حل عن طريق التفاوض فى نطاق نص وروح ميثاق الأمم المتحدة .

مصر تدير القناة

نشرت صحيفة (الديلى هيرالد) الناطقة بلسان حزب العمال البريطانى حديثا خاصا أدلى به الرئيس جمال عبد الناصر إلى المستر بلتشر ، مراسلها فى القاهرة ، قال فيه : (إننا نستطيع إدارة القناة . ونحن عازمون على إدارتها) .

الملاحـة مستمرة

وأضاف الرئيس إلى ذلك أن سبعين مرشدا مصريا ، يعاونهم المرشدون الأجانب الذين سيؤثرون البقاء يوم الجمعة ، سيمملون ليل نهار لتمكين ، سفينة من المرور عبر القناة . كل أربع وعشرين ساعة . وفى يوم السبت ستستمر الملاحـة فى القناة فى طريقها المألوف وستستخدم مرشدين آخرين .

ومضى فقال : لقد اتهمنا بأننا نهدد باغلاق القناة ، ولكن هذا الاتهام يصدق عليكم أنتم ، فالاشعارات التى تقدم بها اليوم المرشدون البريطانيون والفرنسيون والهولنديون والايطاليون ، بأنهم سيتركون العمل يوم الجمعة ، ما هى إلا ذريعة للتدخل . ولكننا سنفت على أولئك الذين أمروا بسحب المرشدين الغرض الذى يقصدون اليه .

إننى أعمل لشعب مصر

وسئل الرئيس عبد الناصر : هل أنت دكتاتور ؟ وهل ستتبع سياسة استعمارية خارج مصر ؟

تستطيع الدول الأجنبية أن تصفنى بما تشاء ، ولكن يهمنى فقط ما يصفنى به أهل مصر . إننى أعمل لشعب مصر فإذا قال إننى أعمل لنفسى فإننى أتخلى عن منصبى فورا .

تعاون خالص مع العرب

ومضى فقال : ” إننا نتعاون مع سائر البلاد العربية ولكننا لا نسيطر عليها . كل ما نريده نحن المصريين هو بناء بلادنا ورفع مستوى المعيشة فيها . وكل ما عدا ذلك باطل وليس معنى علاقاتنا بسائر الدول العربية أننا نحاول بناء الامبراطورية .

مخادثات طابعها الحرية

وسئل : هل يظن أن اجتماعا شخصيا بينه وبين السير أنتوني إيدن ، رئيس وزراء بريطانيا ، يساعد على تسوية مسألة القناة ؟

فقال : ” لقد قلت إننى كنت سأذهب إلى لندن لولا أن سمعت خطاب السير أنتوني إيدن . إننى على استعداد لأن أجرى مع أى شخص مخادثات تنسم بطابع الحرية ، ولكن معنى هذا أن تخلو من التهديد . لقد أتى المستر روبرت متريس إلى هنا ، وطلب إلى التسليم دون قيد أو شرط تحت تهديد التدابير الاقتصادية ، ووجود القوات المسلحة فى قبرص ” .

الاقتصاد المصرى بخير

وقال الرئيس جمال عبد الناصر فى معرض حديثه :
” إن مسألة قناة السويس ليست مسألة مال ، ولكن مسألة سيادة وكرامة . إن الاقتصاد المصرى يستطيع الصمود لتجميد الأموال المصرية فى الغرب . وسنواجه المتاعب ولكنها لن تجعلنا نركع طالين الرحمة .

ووصف الرئيس المصرى حلف بغداد بأنه بداية الأزمة الحالية ، وقال إنه كان دائم المعارضة لهذا الحلف لأنه نظام دفاعى ينطوى على نوع جديد من الاستعمار .

وقال : « إننى أهتم بتأمين الجهات الداخلية فى البلاد العربية أكثر مما أهتم بالاعتداءات الخارجية . فإذا انضممنا إلى مثل هذه الهيئات الدفاعية فإن شعوبنا ستنظر إلى زعمائها نظرة مأوفا الريبة والشك » .

١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦

حرية الملاحة فى القناة

أفصى الرئيس جمال عبد الناصر بتصریح إلى مندوب صحیفة "تريبيوفا نودو" البولندية قال فیه إن مصر تنتظر وصول ١٣ مرشدا بولندیا للعمل فى قناة السويس .

وأضاف الرئيس عبد الناصر قائلا : إن مصر تعترف باتفاقية ١٨٨٨ باعتبارها الصیغة الدولية الوحيدة التى تتعلق بحرية الملاحة فى القناة . ومصر تتقيد بهذه الاتفاقية تقيدا تاما وهى على استعداد لتوقيع اتفاق دولى بمائتها .

وتحدث الرئيس جمال عبد الناصر عن مشكلة المرشدين ، فقال : إننا نعتمد على وسائلنا الخاصة ، وعلى مساعدة الدول التى ترغب فى تعاون دولى حقیقى ، ولدينا الآن ٧٠ مرشدا مصریا مستعدون للعمل دون انقطاع حتى لا تتوقف الملاحة فى القناة .

ومضى الرئيس جمال عبد الناصر یقول : إننا ننتظر وصول ١٣ مرشدا بولندیا ، وإذا شعرنا بتزايد الحاجة إلى غیرهم ، فسنطلب إلى بولندا — مثلا — أن ترسل إلینا من یلزم من إخصائیین .

وبعد أن أكد الرئيس جمال عبد الناصر أن دعوة الموظفين الأجانب الذین يعملون فى القناة لترك عملهم ، لم تدهش الإدارة المصرية القائمة للقناة ، التى توقعت هذا الإجراء منذ شهر مضى ، قال : إن مصر لن تعارض فى إحالة مشكلة القناة إلى الأمم المتحدة .

وأشار الرئيس عبد الناصر أخیرا إلى تمويل مشروع السد العالى فذكر أن ٥٠ ٪ من دخل القناة سیرصد لهذا المشروع ، وأن مصر باعتبارها على نفسها فى هذا الصدد لن تجد نفسها مرتبطة بأى التزام سیاسى .

موظفو الشركة المؤممة

أذاعت وزارة الخارجية البيان الرسمى التالى :

أبرقت وزارة الخارجية الى ممثل مصر الدائم لدى الأمم المتحدة بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٦ أن يقوم بإبلاغ السيد الأمين العام للأمم المتحدة وجميع وفود الدول الأعضاء بالهيئة ، أن شركة القناة السابقة أصدرت أمرا الى الموظفين غير المصريين بترك العمل بالقناة قبل يوم السبت القادم . وقد أذيعت موافقة كل من فرنسا وانجلترا على هذا الإجراء . وقد أبلغ رئيس فرع الملاحة فى قناة السويس هيئة إدارة القناة أن المرشدين البريطانيين والفرنسيين والهولنديين والنرويجيين سوف يتوقفون عن العمل فى نهاية يوم الجمعة القادم .

وإن الحكومة المصرية تعان أنها ستعمل من جهتها حسب الترتيبات التى وضعتها من قبل على استمرار المرور بالقناة رغم هذه المحاولات . وإذا حدث أن تعطت الملاحة فى القناة لأسباب خارجة عن إرادتها فإن المسئولية تقع فى هذه الحالة على هذه الجهات التى عمت على تعطيل الملاحة .

هذا وقد علم أن بعض الموظفين الأجانب الذين يعملون فى هيئة إدارة قناة السويس أبدوا رغبتهم فى البقاء ومواصلة أعمالهم رغم تحريض الشركة المنحلة وتعليماتها . ومن بين الموظفين الذين قرروا الاستمرار فى العمل انجليزيان أحدهما يدعى انطوان روب .

وتد أصدر المهندس محمود يونس عضو مجلس الإدارة المنتخب لـهيئة إدارة القناة منشورا اليوم قضى فيه على الشائعات والدعايات المغرضة التى ترددت أخيرا وجاء فيه .

مصر تضمن لموظفي القناة كل حقوقهم

ترددت أخيرا بعض الشائعات والدعايات المغرضة ، المهدف منها الإساءة إلى موقف الهيئة فيما يتعلق بعلاقتها بالموظفين الأجانب .

والهيئة تعلن أن جميع هذه الشائعات والدعايات لا أساس لها من الصحة ولا تمت إلى الحقيقة بصلة .

وتود الهيئة أن تؤكد مرة أخرى ما سبق أن قررت من أنها تضمن لكافة الموظفين الأجانب الذين يظلون في أعمالهم ، حقوقهم كاملة طبقا لقرارات تعيينهم أو عقود استخدامهم مع الشركة السابقة سواء فيما يتعلق بالمرتبات أو العلاوات أو المكافآت أو المداشات أو غير ذلك .

والهيئة وهي تؤكد هذه الحقائق ترد أن يستمر الجميع في أداء أعمالهم في هدوء وطمأنينة بما يحقق الصالح العام ، هذا وقد أصدرت هيئة إدارة قناة السويس بطاقات جديدة تحمل اسم الهيئة وستعرف للموظفين الذين سيواصلون أعمالهم مع هيئة إدارة القناة . وان يسمح لغير حاملي هذه البطاقات بدخول منشآت قناة السويس ابتداء من يوم السبت القادم .

١٩٥٦/٩/١٣

مصر وأمريكا اللاتينية

أدلى الرئيس جمال عبد الناصر الى الرسام العالمى الفاروسيكيروس بحدث هذا نصه :

أولا : مما لا جدال فيه أن هناك لغالبية رأى العام فى امريكا اللاتينية اتجاهها الى تأييد تأميم قناة السويس الذى تم على يد حكومتكم وقد اترفت بوجود ذلك الاتجاه حتى كبريات الصحف ذات الرأى السياسى المناهض لتأميم القناة ومثال ذلك جريدة « الجورنال دى اتاليا » التى نشرت فى عددها الصادر فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٦ ما يلى : « ان شعوب امريكا الجنوبية (وهذه تسمية درج عليها الاوربيون فى وصف شعوب امريكا اللاتينية) تؤيد عبد الناصر . لقد صفق خمسة وثمانون فى المائة على الأقل لما حققته مصر . ومما لا شك فيه أن هذه النسبة تريد فى البلاد التى يغلب فيها الدم الهندى » .

فماذا ترون سيادتكم فى مغزى ذلك ؟

ج : مغزى عظيم بغير شك . ان شعوب امريكا اللاتينية قد نجحت فالبיתה فى طرد المستعمرين الاسبانيين والبرتغاليين منذ الربع الأول من القرن الماضى ، ثم اضطرت فيما بعد الى الدفاع عن أوطانها ضد غزوات عديدة متتابة كانت تهدف الى إعادة الاستعمار فيها . ان هذه الشعوب التى تناضل اليوم ضد خطر نوع جديد من الاستعمار رغم تمتعها قانونا بالاستقلال انما تعلم جيدا ان الكفاح الذى تخوضه الجمهورية المصرية اليوم ، لا يعنى الدفاع عن سيادتها واستقلالها فحسب ، ولا يعنى الدفاع عن سيادة واستقلال البلاد العربية الأخرى والدول المغلوبة على أمرها فى أفريقيا وآسيا فحسب ، وانما يعنى ايضا الدفاع عن جميع الشعوب التى تعاني نفس الماروف فى كل انحاء العالم . ان شعوب امريكا اللاتينية ان اعداءنا هم اعداؤها أيضا ومن الطبيعى أن تتخذ موقف التأييد نحو مصر . فإذا لم تؤيدنا جميع شعوب العالم فسوف يؤدي ذلك الى نتيجة خطيرة هى أنه لا بد للدول الصغرى من أن تتحنى امام إرادة الدول الكبرى .

ثانيا : ان الجنرال لازارو كارديناس الذى أتم صناعات البترول فى المكسيك عام ١٩٣٨ بوصفه رئيسا للجمهورية فى ذلك الحين . قد ارسل الى الدكتور وامون بتينا سفير المكسيك فى روما رسالة يعرب فيها عن تأييده للحكومة المصرية فى تأميمها لمرفق قناة السويس وعن قلقه فى نفس الوقت من قيام فرنسا وبريطانيا بعمل عدوانى . فماذا ترون فى ذلك الموقف ؟

ج : إن حماية تأميم صناعات البترول الذى قامت به حكومة المكسيك ، وكذلك حماية كل إجراءات التأميم الجزئية أو الكلية التى حدثت فى جميع بلاد أمريكا اللاتينية تطبيقا لحق السيادة ومبدأ تقرير المصير لن تكون فعالة ونهائية إلا إذا كلل كفاح الشعب المصرى والشعوب العربية الأخرى بالنصر .

وأن زعيما شعبيا حقيقيا مثل الجنرال كارديناس الرئيس السابق لجمهورية المكسيك يدرك هذه الحقيقة إدراكا تاما وأنا أبعث إلى هذا الرجل الممتاز بالتقدير والامتنان لموقفه هذا .

ثالثا — أعلن السيد ادلفوروز كورتينس رئيس جمهورية المكسيك الخالى فى تقريره السنوى المقدم فى أول سبتمبر سنة ١٩٥٦ إلى البرلمان مانصبه "أن المكسيك تناضل وفقا لتقاليدھا التاريخية من أجل تطبيق مبدأ حق تقرير المصير المقرر فى ميثاق الأمم المتحدة تطبيقا عادلا . وتطالب بحث حالة الشعوب التى تكافح من أجل حريتها بحثا يتفق وشرف لإيماننا بالحرية . أما فيما يتعلق برأس المال الأجنبى فأننا نرفض أن نمنح الشركات الأجنبية أدنى ميزة" .

فماذا ترون سيادتكم فى هذا التصريح ؟

ج : إن صوت سعادة رئيس جمهورية المكسيك الذى أعلنه فى أخرج أوقات الاستفزاز الفرنسى والبريطانى ضد مصر والشعوب العربية الأخرى هو بغير ما شك تعبير طبيعى عن إيمان شعب كالف كفاف الأبطال طوال قرن من الزمان لإقرار حق السيادة وتقرير المصير الذى هو جزء من دستورھ الصادر فى عام ١٩١٧ . إن مصر لا تهدر الحرق المشروعة لرأس المال الأجنبى ، ولكنها لا تقبل على الإطلاق أن تفرض علينا رؤوس

الأموال الأجنبية شروطا. وأوضاعا سياسية أو اقتصادية لا نرضاها . إن الشعب المصرى الذى قامى أكثر من سبعين عاما من الاستعمار الجاشع قد عقد العزم على صيانة استقلاله وسيادته وعلى تحويل مصر إلى دولة حديثة ذات تصنيع قوى .

ولمى أتهز هذه الفرصة لأعبر لسعادة رئيس جمهورية المكسيك عن أعمق التقدير والتضامن .

رابعا — عندما أمت حكومة المكسيك صناعة البترول أذاع حماة الشركات الدوليون فيما أذاعوه، أن الشعب المكسيكى غير كفء من الناحية الفنية لاستغلال هذه الصناعة وتطويرها وقد أذيعت هذه المزاعم نفسها بمناسبة تأميم قناة السويس .

فماذا يجيبون سيادتكم على هذه الحجج ؟

لقد استطاعت حكومة المكسيك أن تدير صناعة البترول وتطورها بعد تأميمها خلال ١٨ عاما بكل الكفاءة الفنية اللازمة بالرغم من كل المناورات المستمرة التى دبرها مستغلوها السابقون . إن حجة الكفاءة الفنية التى يثيرها على الدوام مستغلو الثروات القومية لدى الشعوب الصغيرة حجة عارية من المنطق . ففى مصر — كما فى المكسيك — سوف يمضى الشعب قدما فى طريق تطوير بلاده وإن يوقف هذه العزيمة شىء بالرغم من كل العقبات التى يضعها أعداؤنا كل يوم فى طريقنا .

أنا ندير القناة منذ خمسين يوما كما كانت تدار فى الماضى ، وسوف نديرها كذلك فى المستقبل ، وسوف نقوم بتحسينها وتوسيعها خدمة للإنسانية جمعاء .

خامسا — ضم مؤتمر باندونج بلادا أسوية وإفريقية فقط فهل يمكن تصور فكرة عقد مؤتمر مماثل يضم الجمهوريات الواحدة والعشرين بأمريكا اللاتينية ومن بينها بلاد مستعمرة فى هذا الجزء من العالم ؟

ج : لقد نجحنا رغم كل الصعاب الناتجة من اختلاف ظروف البلاد المشتركة فى مؤتمر باندونج فى أن نقرر مبادئ عظيمة فى خدمة الحرية والسلام فى العالم . وحققت لنا هذه المبادئ انتصارات كبيرة منها اتساع تجارتنا الخارجية وخاصة مع الصين الشعبية والهند

وتعزيز التبادل الثقافي بيننا وبين كثير من الدول الحرة والتقدم وفق الرئيس تيتو في مؤتمر بريوني على مبادئ باندونج التي تؤيدها جميع شعوب العالم .

وأعتقد أن انضمام بلاد أمريكا اللاتينية المطرد الى هذه المبادئ يمكن أن يؤدي في وقت قريب إلى عقد مؤتمر جديد أوسع يضم هذه البلاد ويؤكد تضامن الشعوب الصغيرة في وجه الدول التي مازالت تتجاهل تطور الوعي الإنساني . وإذ ذلك يمكن التطاع الى عهد تسود فيه الصداقة الحقيقية غير المشروطة بين الدول الصغرى والدول الكبرى في عالم يظلاله السلام .

٥٦/٩/١٤

استعدادات إنجلترا وفرنسا الحربية

أدلى الرئيس جمال عبد الناصر بمحدث صحفى إلى مراسل جريدة كاتمرني اليوفانية وفيما يلي نص الحديث :

س — ماذا ترون فى الاستعدادات الحربية الإنجليزية الفرنسية فى البحر الأبيض المتوسط ؟ هل تظنون أنه خداع أم أنه فى حالة قطع المحادثات نهائيا سيكون الهجوم ؟

ج — بصفتى رئيسا مسئولا عن شعب استعد لمواجهة أسوأ الاحتمالات لا يهمنى بتاتا ما يتخذه الآخرون من إجراءات .

س — فى حالة الاستيلاء ، هل تظنون أنه سيكون نزاعا محدودا أم تتوقعون إمكانية قيام حرب ثالثة عالمية ؟

ج — إن أى عمل عدوانى ضد مصر سيؤثر على العالم أجمع من المحيط الأطلسى حتى المحيط الهندى ، وجميع الدول العربية ستكون أتوماتيكيا إلى جانبنا .

س — كيف ترون وصول قوات فرنسية فى الشرق الأوسط ؟

ج — أعتقد أن هذه التحركات لها هدفان . فهى من جهة تثبت أهمية موقع وبرص الاستراتيجية كقاعدة حربية للغرب ومن جهة أخرى تشير إلى الاستعداد الحربى للاستيلاء على السويس .

س — فى هذه الأيام تقوم سفارة فرنسا بضغط على أتباعها بمغادرة البلاد حتى بوضع بواخر لنقلهم تحت تصرفهم فهل تظنون أنها حرب أعصاب أم أن فرنسا تواجه حقيقة هجوما عسكريا ؟

ج - أعتقد أن حرب الأعصاب هذه التي يجاوبون شنها ما هي إلا حرب أعصاب ضد أنفسهم. أما فيما يخصنا فنحن مستعدون لتصديق النوايا الصادقة ونستعد بكامل قوانا لمواجهةهم. أما الذي يحدث حالياً في فرنسا فهو لا يربح إلا أهل فرنسا والمقيمين منهم في مصر والمصريين . . .

س - هل تظنون أن هذا الاتجاه في الأحداث والابحار في قبرص ومشكلة السويس ستعرض قضية قبرص الوطنية الكبرى لمتاعب ؟

ج - إننا كما تعلمون - الشعب المصري والحكومة وأما شخصياً قد وقفنا دائماً إلى جانب اليونان فيما يختص بمشكلة قبرص. وسوف نؤيد دائماً حتى النصر النهائي. وأنا مقتنع بأن العدالة الدولية ستنتصر في النهاية .

س - هل تظنون أن الدول العربية ستساند اليونان في اتجاهها من جديد إلى هيئة الأمم ؟

ج - نعم . أعتقد ذلك . أغلبهم . ربما كلهم .

س - ماذا ستستقبلون اللجنة الخماسية لمؤتمر لندن . هل لكم في أن تحدثوني عن هذا الموضوع .

ج - سأستقبلهم لأنني أريد أن أظهر لهم حسن نيتي وأريد أن أستمع إلى وجهة نظرهم .

س - هل ستناقشون وجهة النظر هذه .

ج - أريد أن أستمع إليهم . تفهمون جيداً أنني لا أقدر سوء نوايا القوى الكبرى في مسألة حرية الملاحة في القناة . انجلترا لم تحترم أبداً كلامها بأننا نحن كما دائماً نحترم هذا الكلام وبأى حق يملكون "أننا لانتق في وعود عبد الناصر" .

إن قناة السويس كانت آخر فضلات الاحتلال الاستعماري في مصر الذي لا نقبله ونحن لا ننوي ترك القناة لانتفاع الاحتلال الجماعي الدولي . وقد قدمنا جميع ضمانات حرية الملاحة . إن قناة السويس تمر بالأراضي المصرية وإذا كانت الحرب ضرورية للدفاع عنها فنحن مستعدون للدفاع .

س — كيف ترون موقف تركيا عامة ونحو اليونان خاصة ؟

ج — إن تركيا مستمرة في اتباع سياسة غريبة وقد عرفتني أخيرا عن طريق رئيس وزراء ليبيا أنها ستساند وجهة النظر المصرية في مؤتمر لندن . وقد أخلفت وعدها في آخر لحظة . إن موقف تركيا قد ترك أثرا كبيرا في نفسى .

س — وماذا كان وقع قرار اليونان في نفسكم برفض حضور مؤتمر لندن ؟

ج — إن موقف اليونان قد سرنا كثيرا ولمرة ثانية أنه واضح تماما أننا نواجه المشاكل الكبرى الدولية بنفس الانفعال السيامى .

س — هل لديكم شيء تريدون الإدلاء به ليونانيي مصر ؟

ج — إننى أعتبرهم منا مثل المصريين ، أعتقد أنهم يفكرون مثل المصريين ويحبون مصر . وشعبنا يرد لهم نفس الشعور . إن هذين الشعبين لهم جدور عريقة لمدينة كبيرة ونفتح أمامهم الآن فترة جديدة للنشاط . إننى أرغب حقا فى الذهاب إلى اليونان وعلى السحوم فأنا مدعو من قبل الحكومة اليونانية .

١٩٥٦/٩/١٥

حل مشكلة القناة سلهيا

أدلى الرئيس جمال عبد الناصر ، الى جبرى تشيرنى ، المراسل الدائم لوكالة الأنباء التشيكوسلوفاكية بالقاهرة وجاروسلاف بوتشك ، مراسل صحف — روى برافو — وفراتسك كيجيك ، مراسل صحيفة — براسيه — بمحدث صحفى نشر نصه فيما يلى :

الخطوة التالية لمسألة القناة

— ما هى . فى اعتقاد سيادتكم الخطوة التالية لايجاد حل لمشكلة القناة ، على ضوء نتائج مباحثات اللجنة الخماسية ؟

— بعد إعلان الرسائل المتبادلة بيننا وبين المستر متريس وزملائه أعضاء اللجنة الخماسية وبعد إبلاغ جميع الدول بمذكرة الحكومة المصرية يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٦ فإننى أعتقد أن الخطوة التالية تأتى من المعنيين بالمشكلة ، بعد ما وضحت مصر وجهة نظرها بالتفصيل.

وأرى أنه لا يزال من الممكن الوصول الى اتفاق بين مصر وبين الدول ذات العلاقة ، على المسائل التى تهم مستعملى القناة وهى :

١ — حرية المرور فى القناة دون تمييز .

٢ — تنمية القناة لتواجه مقتضيات الملاحة فى المستقبل

٣ — وضع رسوم مائلة .

مصر ساهمت في التعايش

ما أهم ما ساهمت به مصر منذ عام ١٩٥٢ ، لتأييد فكرة التعايش السلمى ؟

أعتقد أن مصر قد ساهمت إلى حد كبير منذ عام ١٩٥٢ فى تأييد فكرة التعايش السلمى الإيجابى ، وإقراره فى جزء كبير من العالم ، وقد سلكت مصر إلى ذلك سبلا متعددة ، منها نبذها لفكرة الأحلاف العسكرية ، التى تساهم فى زيادة التوتر العالمى ، والدعوة إلى اعتناق سياسة عدم الانحياز أو المدخول فى تحكّلات ، مما يؤدى بدوره إلى توسيع نطاق الحرب الباردة ، ولا يخدم قضية السلام فى العالم .

ونداوم مصر فى الإعراب عن رأيها فى أن قضية السلم إنما تعزز بالطرق السلمية ، وليس باتخاذ إجراءات من شأنها أن تثير مخاوف الدول . كما أنها تقف دائما إلى جانب الشعوب فى كفاحها فى سبيل التحرر وتوازرها فى الحصول على استقلالها ، إيماننا منها بمبدأ تقرير المصير .

ولما كنت الاتصالات المباشرة بين الساسة وبين الشعوب والتعاون المتبادل فى الميادين المختلفة من أقوى الوسائل لتحقيق التعايش السلمى الإيجابى فإن مصر منذ عام ١٩٥٢ دائبة على توسيع نطاق اتصالاتها الرسمية والشعبية بالبلاد المختلفة ، فقد عقدت معاهدات ثقافية متعددة مع شتى البلاد ، لتتيح لشعبها وللشعوب الأخرى ، التعرف على الاتجاهات والآراء السائدة ، مما يزيد توثيق الصلابة بينها ويؤيد فكرة التعايش السلمى الإيجابى .

التعاون الاقتصادى

وقد تدت مصر كذلك اتفاقيات للتبادل التجارى بينها وبين معظم الدول ، دون النظر إلى الأفكار السياسية التى تعتمدها ، لأننا نؤمن أن التعاون الاقتصادى يربط بين البلاد برباط وسيق من المصاحبة والصداقة .

واعمل اعتناق مصر لسياسة الحياد الإيجابى والابتعاد عن التحكّلات واتباع سياسة عدم الانحياز ، كل ذلك تأييد إيجابى مفر لفكرة التعايش السلمى الإيجابى .

مؤتمر باندونج ومؤتمر بريوني

وقد كان حضور مصر ومؤتمر لدول الاسيوية الافريقية في باندونج ومساهمتها بقسط وافر في إصدار قراراته المعروفة وتمسكها بمبادئه في جميع المناسبات ، وكذلك ما انبثق عنه مؤتمر — بريوني — من تويد تمسكها بهذه المبادئ ، والعمل على توسيع نطاق الدول المؤمنة بها ، كان كل ذلك مساهمة فعالة في تأييد فكرة التعايش السلمي الإيجابي .

زيادة الدخل القومي

على أى وجه يساهم تأميم القناة في الاقتصاد المصرى ، وعلى الأخص في التقدم الصناعى ؟ .

إن تأميم قناة السويس ، وعودتها إلى أيدي أصحابها الشرعيين ، وهم الشعب المصرى هو إعادة حق طال اغتصابه من مصر ، ولا شك أن زيادة الدخل القومى لمصر ، نتيجة لعودة هذا المرفق المغتصب ، ستنعش الاقتصاد المصرى نوعا ما ، فانا نضع في الاعتبار الأول أن تظل قناة السويس في المستوى الممتاز ، لكي تواجه مطالب الملاحة في المستقبل وهذا يقتضى تخصيص قسم كبير من حصيله رسوم المرور فيها ، للانفاق بآمنه على تنمية القناة أما ما يفيض على هذه الغاية ، فسيوجه إلى مشروعات التنمية الصناعية ، التى تساهم إلى حد كبير في تقدم الاقتصاد المصرى .

١٩٥٦/٩/١٩

نص خطاب مصر إلى رئيس مجلس الأمن

بناء على تعليمات من الحكومة المصرية ونظرا للتطورات التي حدثت عقب تسليم الخطاب الأول الخاص بمسألة القناة في ١٩ سبتمبر الجارى ، تطلب الحكومة المصرية انعقاد مجلس الأمن للنظر فيما تقوم به بعض الدول وعلى الأخص فرنسا والمملكة المتحدة من أعمال ضد مصر تعد خطرا على السلام والأمن العالميين كما قد تعد خرقا خطيرا لميثاق الأمم المتحدة .

بيان من الحكومة المصرية .

في السادس والعشرين من يوليه أعلنت الحكومة المصرية تأميم شركة قناة السويس وقد صدر بذلك قانون نص على تعويض حملة الأسهم على أساس آخر سعر في بورصة باريس في اليوم السابق على العمل بهذا القانون .

وقد تسلمت إدارة القناة من هذا التاريخ هيئة مستقلة لها ميزانية مستقلة ، وقد زودت هذه الهيئة بكل السلطات الضرورية دون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية .

وفي الثالث من أغسطس تلقت وزارة الخارجية من السفارة البريطانية بالقاهرة ، مذكرة من الحكومة البريطانية تتضمن نص البيان الصادر من حكومات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا حول تأميم مصر لشركة قناة السويس .

وبالإضافة إلى ذلك البيان تسلمت الحكومة المصرية دعوة لحضور المؤتمر المقترح عقده في لندن ، يوم ١٦ أغسطس ١٩٥٦

إن الحكومة المصرية لا توافق على ما جاء في تصريح وزراء خارجية الدول الغربية الثلاثة خاصة بشركة قناة السويس فإن هذا البيان حاول بكل الوسائل أن يعطى لشركة قناة السويس صفة غير صفتها الحقيقية حتى يخلق الأسباب التي تبرر التدخل في شئون من صميم السيادة المصرية .

١ — فقد نصت الفقرة الأولى من التصريح على أنه " كان لشركة قناة السويس دائماً طابع دولي " .

وتأسست الحكومة المصرية إذ تعلن أن هذا الأمر ليس له نصيب من الحقيقة فشركة قناة السويس شركة مساهمة مصرية منحت امتيازها من الحكومة المصرية المادة ٩٩ عاما .

وتنص المادة ١٦ من الاتفاق المعقود بين الحكومة المصرية والشركة عام ١٨٦٦ على أن " شركة قناة السويس شركة مصرية تخضع لقوانين البلاد وعرفها " .

بل إن الحكومة البريطانية نفسها اعترفت بهذه الحقيقة ودافعت عن وجهة النظر هذه أمام المحاكم المختلطة في مصر .

فقد جاء في المذكرة المقدمة من وكيل الحكومة البريطانية لمحكمة استئناف الاسكندرية المختلطة عام ١٩٣٩ التوكيد التالي " إن شركة قناة السويس شخص معنوي بحكم القانون المصري الخاص وأن جنسيتها وصيغتها مصرية بحتة ولا يمكن أن تكون غير ذلك وتسرى عليها حتما القوانين المصرية .

حقا إن هذه الشركة تأسست تحت اسم شركة قناة السويس البحرية العالمية ولكن ما هي النتائج القانونية التي تترتب على هذه التسمية ؟ من الثابت أن هذه التسمية لا تترتب عليها بأى حال من الأحوال سلب الشركة جنسيتها المصرية فهي مصرية بحكم المبادئ القانونية العامة وعلى الأخص بحكم مبادئ القانون الدولي الخاص وتعقد تاسيسها

إنها مصرية لأنها منحت إلزاماً منصبا على أملاك عامة مصرية ولأنه لا يتأتى أن تكون مصرية وغير مصرية في الوقت ذاته أى أن تكون مصرية ومالية فإن ذلك يتنافى والمبادئ القانونية العامة .

٢ — وجاء في الفقرة نفسها من التصريح أنه ” في سنة ١٨٨٨ وقعت جميع الدول الكبرى ذات المصلحة في المحافظة على الصبغة الدولية للقناة وعلى حرية الملاحة فيها بصرف النظر عن تبعية السفن ، وقعت جميع هذه الدول اتفاق القسطنطينية .

ومراعاة لمصلحة العالم أجمع نص الاتفاق على ضمان الصبغة الدولية للقناة بصفة دائمة بصرف النظر عن انتهاء امتياز الشركة .

ونأسف الحكومة المصرية لأن تصريح وزارة الخارجية الثلاثة يشوه الوقائع ويعطيها صورة بعيدة عن الواقع بمحاولته منح القناة صفة دولية ، فقد جاء في مقدمة اتفاق سنة ١٨٨٨ الخاص بضمن حرية استعمال قناة السويس ” إن الغرض من الاتفاق هو وضع نظام يضمن لجميع الدول حرية استعمال القناة “ .

كما تنص المادة الأولى من الاتفاق على ” أن تظل القناة على الدوام حرة ومفتوحة سواء في وقت الحرب أو في وقت السلم لكل سفينة تجارية أو حربية دون تمييز لجنسيتها “

أما المادة الثالثة عشرة من اتفاق عام ١٨٨٨ فتتص على أنه ” فيما دلت الإلزامات المنصوص عليها صراحة في مواد الاتفاق الخالي ليس هناك ما يمس بأي طريقة من الطرق حقوق السيادة للحكومة المصرية .

وتبين المادة الرابعة عشرة من الاتفاق بوضوح أنه لاعلاقة مطلقا بين اتفاقية ١٨٨٨ وشركة قناة السويس فهي تنص على ” أن الإلزامات الناتجة عن الاتفاقية الدولية لا تقتيد بمدة الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس “ .

والمعروف أن امتياز الشركة كان ينتهي خلال اثني عشر عاما وتحمل الحكومة المصرية محل الشركة في إدارة القناة .

٣ — وتأسف الحكومة المصرية كذلك لأن التصريح الذى أصدره الوزراء الثلاثة قد ذكر بعض الحقائق وأغفل البعض الآخر الذى يثبت حق مصر وذلك دليل آخر على نية التدخل فى شئون مصر الداخلية .

فقد جاء فى الفقرة الأولى من التصريح أن مصر فى اتفاقها مع بريطانيا عام ١٩٥٤ اعترفت فى المادة الثامنة أن قناة السويس (ممر مائى ذو أهمية دوائية من النواحي الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية) وأغفل التصريح الجزء الأول من المادة الثامنة الذى يقرر بصورة لا تقبل الجدل "أن القناة جزء لا يتجزأ من مصر" .

وفى الفقرة الثانية من التصريح تعترف الحكومات الثلاث بحق مصر كدولة مستقلة ذات سيادة فى تأميم ممتلكاتها ولكنها تناقش حق مصر فى تأميم شركة قناة السويس المصرية بحجة أنه "يتضمن استيلاء تعسفيا انفراديا من دولة واحدة على وكالة دوائية مسؤولة عن ادارة قناة السويس وصياتها بحيث يستطيع الموقعون على اتفاقية ١٨٨٨ والذين يستفيدون منها استخدام ممر مائى دولى يعتمد عليه اقتصاد وتجارة وسلامة معظم دول العالم" .

ومن الواضح كل الوضوح أن حكومات التصريح الثلاثى تصر على الارتكاز على الزعم بأن شركة قناة السويس وكالة دولية وهى أن الحكومة المصرية لا تستطيع أن تغير من وضعها وهذا إغفال لجميع المعاهدات والاتفاقات التى تنص على أن شركة قناة السويس شركة مساهمة مصرية تدار وفقا للقانون المصرى كما أنه يتجاهل أن الحكومة المصرية متسلم ادارة القناة عندما ينتهى أجل امتيازها ، ويغفل أنها جزء لا يتجزأ من مصر .

واتفاقية ١٨٨٨ قائمة سواء كانت الشركة هى التى تدير القناة أو تديرها الحكومة المصرية وذلك مما يدل على أن التصريح يزيف الحقائق ليرر التدخل فى شئون مصر الداخلية ، فليس هناك سند قانونى على الإطلاق يظهر شركة مصرية مساهمة تخضع للقوانين المصرية كأنها وكالة دولية عهد إليها بضمان الملاحة فى القناة .

وبناء على ذلك فإن تأميم الحكومة المصرية لشركة قناة السويس المصرية قرار صادر من الحكومة المصرية بمقتضى حقها فى السيادة وأى محاولة لإعطاء شركة قناة السويس صفة دوائية ليس إلا تبريرا للتدخل فى شئون مصر الداخلية

٤ — وقد أعلن في الفقرة الثالثة من التصريح " أن العمل الذي اتخذته الحكومة المصرية في الظروف التي اتخذ فيها يبدد حرية القناة وسلامتها كما كفلهما اتفاق ١٨٨٨ " وهذا قول لا أساس له من الصحة فليس هناك ارتباط بين شركة قناة السويس المصرية وبين اتفاقية ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة في القناة . فنص المادة الرابعة عشرة من هذه الاتفاقية يقرر " أن الالتزامات الناتجة عن الاتفاقية الحالية لا تتقيد بمدة الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس " .

وإن أى محاولة للربط بين شركة قناة السويس وحرية الملاحة في القناة لأمر يدعو للزيد من الشك ، فإن شركة قناة السويس لم تكن مسئولة في أى وقت من الأوقات عن حرية الملاحة في القناة . واتفاقية ١٨٨٨ وحدها هي التي تنظم حرية الملاحة في القناة . والحكومة المصرية هي التي تصون هذه الحرية بامتياز سلطتها على أرضها التي تربها القناة وتعتبر جزءا لا يتجزأ منها ، ومن الحقائق الواضحة أن مصر لم تخرق أى اتفاق من اتفاقاتها الدولية ولا يتصور العقل أن شركة مهما كانت تعتبر مسئولة عن حرية الملاحة في قناة السويس وعن سلامتها .

وهذا الخلط بين شركة قناة السويس وبين حرية الملاحة ليس إلا صورة لمحاولة جديدة لخلق المبررات للتدخل في الشؤون الداخلية لمصر والتي تعتبر من صميم سيادتها

٥ — وفي الفقرة الرابعة من التصريح تقول الدول الثلاث " إنها ترى أنه لا بد من اتخاذ إجراءات لإنشاء نوع من الإدارة تحت إشراف الدول لتأمين العمل في القناة بصفة دائمة كما نص على ذلك اتفاق ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ مع مراعاة حقوق مصر المشروعة " .

وهذه الفقرة تبين بوضوح لماذا حاولت حكومات التصريح الثلاثي أن تعطى لشركة قناة السويس صفة الدولية متجاهلة لموضوع جميع الاتفاقيات والقوانين ، كما أن التصريح يستهدف الإعتداء على حقوق مصر الواضحة وسلمها سلطة سيادتها على القناة التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من أرضها ، بل إن اتفاقيات ١٨٨٨ نفسها تنص على استمرار أحكامها سواء خلال مدة الامتياز وانتقال إدارة القناة إلى الحكومة المصرية

إن الحكومة المصرية تعتبر اقتراح إقامة لجنة دولية ليس إلا تعبيراً مذهباً عما ينبغي تسميته بالاستعمار الدولي .

إن هذا الاقتراح الذى يرتكز على بيانات مضللة لإعطاء شركة مصرية الصفة الدولية إنما يبين بوضوح أن حكومات البيان الثلاثى ترمى إلى اغتصاب حق من صميم حقوق مصر ومن صميم سيادتها .

٦ - وإن الاقتراح المقدم للحكومة المصرية باسم الدول الثلاث لإنشاء لجنة دولية لقناة السويس يهدف إلى إسناد إدارة القناة وضمان حرية الملاحة فيها إلى هذه الهيئة كما يهدف إلى تنظيم تعويض شركة القناة .

ومثل هذا الاقتراح يبين أن الهدف من المؤتمر هو التدخل السافر فى الشؤون الداخلية لمصر التى لا تدخل فى اختصاص أى مؤتمر .

٧ - وقد صرح وزير الخارجية الثلاثة مؤامرة دولية كبرى تهدف إلى إجاعة الشعب المصرى وإرهابه ، فقد قامت الدول الثلاث صاحبة البيان بتجميد الأموال المصرية فى بنوكها ، وهى بهذا تخرق الاتفاقات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وتستخدم الضغط الاقتصادى ضد الشعب المصرى والبلد الذى حفر القناة وفقد من أبنائه مائة وعشرين ألفاً ، علاوة على تحمله نفقات حفر القناة .

وقد أعلنت كل من بريطانيا وفرنسا تهمة الاحتياطى كما أذيع رسمياً تحرك قواتهما .

وإن الحكومة المصرية تستنكر هذا الإجراء بكل شدة فهو تهديد للشعب المصرى حتى يتنازل عن جزء من أراضيه أو سيادته للجنة دولية هى فى الحقيقة استعمار دولى .

وإن حكومتى بريطانيا وفرنسا باتخاذهما هذه الإجراءات التى لن يكون من شأنها إلا تهديد السلام والأمن العالميين إنما تسلكان سبيلاً متعارضاً مع ميثاق الأمم المتحدة الذى تمهدنا باخترامه .

أقدر قوبلت هذه التدابير التى قصد بها تهديد جميع الدول الصغرى بالاستنكار ليس من مصر وحدها ولكن من جميع الدول الحرة ومن جميع الشعوب التى تخلصت من الحكم الاستعمارى بجهادها المبرور التى تكافح من أجل المحافظة على استقلالها وسيادتها .

٨ — وعندما أعانت الحكومة المصرية تأميم شركة قناة السويس أكدت من جديد عزوها إلى ضمان حرية الملاحة في القناة ولم يؤثر التأميم بحال من الأحوال في حرية الملاحة في القناة كما يتضح بجلاء من عدد السفن (البالغ عددها ٧٦٦) التي مررت بالقناة خلال الأسبوعين الأخيرين .

٩ — أما عن الدعوة للمؤتمر فإن الحكومة المصرية لتعجب أشد العجب لأن بريطانيا قررت الدعوة للمؤتمر يبحث الأمور الخاصة بقناة السويس التي هي جز لا يتجزأ من مصر بدون أى مشاور مع مصر الدولة صاحبة الشأن المباشر .

كما أن حكومة المملكة المتحدة انفردت بتحديد الدول التي تحضر هذا المؤتمر وهي ٢٤ دولة ولما بأن الدول التي استخدمت القناة عام ١٩٥٥ ليس أقل من ٤٥ دولة .

١٠ — ونظرا لما تقدم فإن الحكومة المصرية ترى أن المؤتمر المشار إليه والظروف التي يجتمع فيها لا يمكن أن يعتبر بأي حال من الأحوال مؤتمرا دوليا مختصا بإصدار قرارات .

كما أن هذا المؤتمر ليس من حقه بأي حال من الأحوال أن يبحث في أى أمر يتعلق بسيادة مصر أو يمس سيادة جزء من أراضيها وبناء عليه فإن الدعوة لمثل هذا المؤتمر لا يمكن أن تقبلها مصر .

١١ — ولما كانت مصر تؤمن بالعمل بكل ما في وسعها للحفاظ على السلام العالمى وتمسك بتعهداتها في ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مؤتمر باندونج التي توصى بحل المشاكل الدولية بالطرق السلمية ، لذلك فإن الحكومة المصرية مستعدة للقيام وحكومات الدول الأخرى الموقعة على اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ بالعمل على عقد مؤتمر منها ومن بقية حكومات الدول التي تمر سفنها بقناة السويس وذلك لإعادة النظر في اتفاقية القسطنطينية وللبحث في عقد اتفاق بين تلك الحكومات جميعا يؤكد من جديد ويضمن حرية الملاحة في قناة السويس ويسجل ذلك الاتفاق لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة وتقوم هذه بنشره ويترك الباب مفتوحا لانضمام حكومات أخرى إليه كلما دعت الحال .

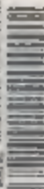
مصاحبة الاستعلامات المصرية

٢٢ شارع سليمان

القاهرة

053
5381

002018754 10/10/18



0853322